المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (217) - الجزء (3) - السّنة (60) - محرم 1448هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١٧) - الجزء (٣) - السَّنة (٦٠) - محرَّم ١٤٤٨هـ



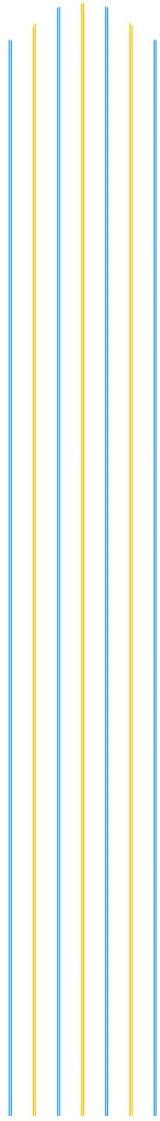




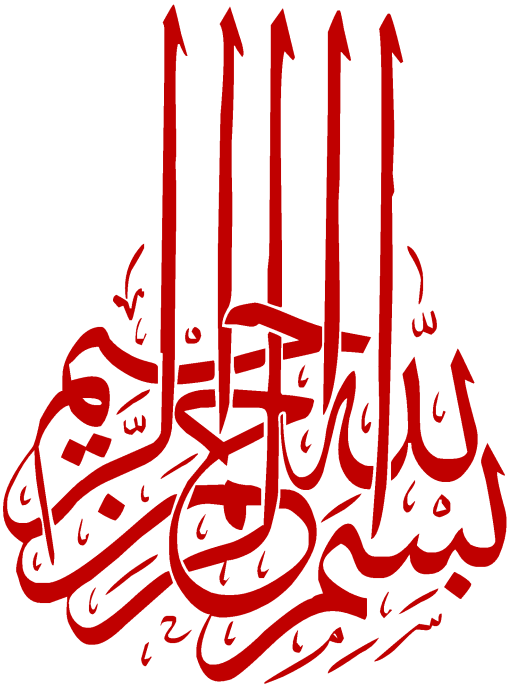
حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١






بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات:

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير عبر منصة المجلة:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ. د/ فيصل بن جميل غزاوي
إمام وخطيب المسجد الحرام، والأستاذ بقسم القراءات بجامعة أُمِّ القرى (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء

معالي أ. د/ سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

أ. د/ إسماعيل لطفي جافاكيا
رئيس جامعة فطاني بتايلاند

أ. د/ غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكليَّة التربية بجامعة تكريت بالعراق (سابقًا)

أ. د/ نجم عبد الرحمن خلف
أستاذ الحديث الشريف وعلومه بالجامعة الإسلاميَّة العالميَّة بماليزيا (سابقًا)

هيئة التحرير

أ . د/ يوسف بن مصلح الردادي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ عبد الله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

أ . د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ نايف بن يوسف العتيبي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عيد الجربوعي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الرحمن بن رباح الردادي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن علي البارقي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ القانون الخاص بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عارف بن مزيد الحربي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ نايف بن جبر السلمي
(رئيس قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألَّا يتجاوز البحث (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
١٢- يُرسل الباحث على منصة المجلة المرفقات الآتية:
البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (٣)

م	البحث	الصفحة
-١	الركود التضخمي والأدوات الشرعية الوقائية - دراسة تحليلية ضمن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ - د/ حسن بن غانم أحمد عبدلي	١١
-٢	مفهوم (اشتراك الإلزام)، وأثر الاعتراض به د/ رضوان عبد الرّب سيف السروري	٦٥
-٣	العمل عند الأصوليين وأثره في المسائل الأصولية د/ عبد الله بن عبد الكريم صالح الجهني	١٢٥
-٤	حقوق المشهود عليه - في الفقه الإسلامي والنظام السعودي - د/ عامر بن إبراهيم بن إبراهيم التركي	١٧٣
-٥	مسوِّغات ترك إعمال ظاهر الدَّليل في اجتهادات عمر ﷺ القضائيَّة جلال الدِّين بن أمين بن أحمد الورافي	٢٣١
-٦	الحماية القانونية للمبلِّغين والشهود والضحايا كآلية لمحاربة الجريمة - دراسة تحليلية مقارنة - د / محمد الطيب عبد الله خالد	٢٨٥
-٧	أحكام إعمال الأثر الرجعي لإجازة العقد القابل للإبطال - دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة - أ . د / عادل عبد الحميد محمد الفجال	٣٤١
-٨	آيات نفي الوكالة عن النبي ﷺ، ودعوى فصل الدِّين عن الدولة في الفكر العربي الحديث - عرض ونقد - د/ محمد بن سليمان العنزي	٤٠٧


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

الركود التضخمي والأدوات الشرعية الوقائية

- دراسة تحليلية ضمن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ -

Stagflation and legal Preventive Tools

- An Analytical Study within the Context of Saudi Vision 2030 -

إعداد:

د / حسن بن غانم أحمد عبدلي

الأستاذ المساعد بقسم الشريعة بكلية الشريعة والقانون بجامعة جازان

Prepared by:

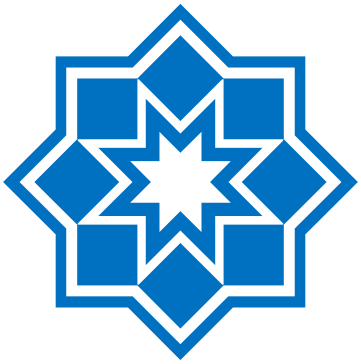
Dr. Hassan bin Ghanem Ahmed Abdali

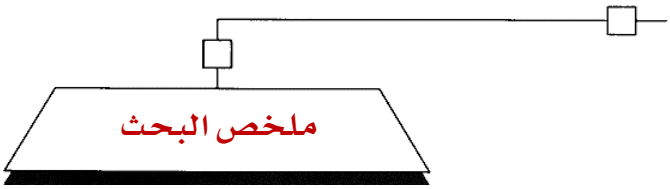
Assistant Professor in the Department of Sharia, College of Sharia and Law, Jazan University

Email: halabdali@jazanu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2025/10/29		2026/02/05

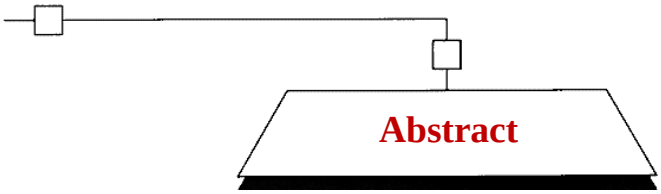
نشر البحث
A Research publication
محرم ١٤٤٨هـ - June 2026
DOI:10.36046/2323-060-217-017





أزمة الركود التضخمي من أصعب وأعقد الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول الكبرى، وهذا البحث يهدف إلى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها، ومعرفة أسبابها، وآثارها، ودراسة الأدوات الاقتصادية الوقائية التي تضمنتها رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، فمن تلك الأدوات تنويع مصادر الدخل، ودعم المنشآت والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، وتشجيع الأوقاف والاهتمام بها، وبالتمويل، وتسهيل الحصول عليه، والاهتمام بمورد الزكاة، وتنظيمه، وقد خُتم هذا البحث بعدد من النتائج، منها: أن الركود التضخمي حالةٌ يتزامن فيها ارتفاع معدّل التضخم مع ارتفاعٍ في معدل البطالة، وانخفاضٍ في القوة الشرائية، وأنّ لهذه الأزمة عدة أسباب، منها: الصدمات السلبية في جانب العرض أو الطلب، أو السياسات النقدية غير المتوازنة التي تسلكها بعض الدول، كالتوسع في عرض النقود بطريقة غير ملائمة، أو الانكماش النقدي في أوقات غير ملائمة، ومن النتائج أيضاً أنّ رؤية المملكة ٢٠٣٠ تضمّنت عدداً من الأدوات الشرعية التي لها أثر كبير في الوقائية من أزمة الركود التضخمي، ومن توصيات الباحث دراسة الأزمات الاقتصادية المعاصرة التي تعصف باقتصادات كبرى دول العالم، وبيان الحلول والأدوات المالية الإسلامية التي تسهم في الوقاية أو التخفيف من آثار تلك الأزمات.

الكلمات المفتاحية: (ركود، تضخمي، أدوات، إسلامية، الزكاة، رؤية ٢٠٣٠).



Abstract

The stagflation crisis is one of the most difficult and complex economic crises facing major countries. This research aims to study and analyze this phenomenon, understand its causes and effects, and examine the preventive economic tools included in the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030. These tools include diversifying sources of income, supporting small and medium enterprises and productive families, encouraging and supporting endowments, focusing on financing and facilitating access to it, and focusing on and regulating the zakat resource. This research concludes with several findings, including: stagflation is a condition in which a high inflation rate coincides with a high unemployment rate and a decline in purchasing power. This crisis has several causes, including negative shocks to the supply or demand side, or unbalanced monetary policies pursued by some countries, such as inappropriately expanding the money supply or monetary contraction at inappropriate times. The findings also include that the Kingdom's Vision 2030 includes a number of legal compliant tools that have a significant impact on preventing the stagflation crisis. Among the researcher's recommendations is to study the contemporary economic crises that are sweeping the Kingdom. In the world's major economies, it highlights Islamic financial solutions and tools that can help prevent or mitigate the effects of these crises.

Keywords: (recession, inflation, Economic, Islamic, tools, Zakat, Vision 2030).

المقدِّمة

الحمد لله الذي أكمل لعباده هذا الدين، وأتمّ عليهم نعمه الظاهرة والباطنة، وجعل لهم شريعةً صالحةً لكل زمان ومكان، وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أمّا بعد:

فإنّ الجانب الاقتصادي يُعّدُ أحد أهم جوانب الحياة، فهو سببٌ في استقرار المجتمعات ورقيّها، ولذلك أهتم به الإسلام، ونظّمه تنظيماً يُحقّق التوازن بين حاجات الفرد والمجتمع، ويقوم على حفظ الحقوق، وتحريم الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، ولم يكتف بذلك التنظيم، بل أوجد أحكاماً شرعيةً تعالج عدداً من الأزمات الاقتصادية التي تعصف باقتصاد الدول الكبرى، وتعجز عن حلها، كمشكلة الفقر والتضخم والركود، من خلال أدواتٍ تشريعية كثيرة، كوجوب الزكاة، وابتكار نظام الأوقاف، وتحريم الربا، وتشجيع الاستثمار.

ولما كانت هذه الدولةُ المباركة قائمةً على الشريعة الإسلامية، مُحَكّمةً لكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ مبنيةً على أحكام الإسلام وتعاليمه، فكان من المناسب دراسةُ الأدوات الاقتصادية الشرعية التي تضمّنتها هذه الرؤية، وبيان أثرها على الاقتصاد بشكل عام وعلى أزمةٍ ظهرت حديثاً عانت منها عددٌ من الدول الكبرى، وعجزت عن مواجهتها، ألا وهي أزمة الركود التضخمي.

وممّا تجدر الإشارة إليه في بداية هذا البحث أنّ لفظة الركود التضخمي لم ترد بنصّها في رؤية ٢٠٣٠، ولم تُوضع هذه الرؤية لمعالجة ركودٍ تضخميٍ موجود، فالمملكة

العربية السعودية حالياً لا تعاني من هذه الأزمة–ولله الحمد–، وإنّما وُضِعت هذه الرؤية كخطةٍ استراتيجيةٍ مستقبلية، تضمّنت في طياتها خططاً وسياساتٍ وأدواتٍ اقتصاديةٍ مستقبليةٍ تسهم في منع حدوث الأزمات الاقتصادية، وضمان استقرار الاقتصاد في مواجهة الأزمات المحلية والعالمية، والتقليل من آثارها السلبية على اقتصاد هذا البلد، ومن تلك الأزمات أزمة الركود التضخمي.

۞ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

١– أنه يتناول ظاهرةً اقتصاديةً معاصرةً مركبةً من عدّةِ مشاكل اقتصادية في وقت واحد وهي ظاهرة الركود التضخمي.

٢– كون الركود التضخمي يُشكّل تحدّياً قوياً أمام السياسات الاقتصادية التقليدية التي اعتادت على معالجة الأزمات كلاً منها على حده.

٣– أن هذا البحث يقف على أبرز الأدوات الاقتصادية التي جاءت في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وبيان مدى أثرها في الوقاية من أزمة الركود التضخمي.

٤– أنه يظهر شمولية الشريعة الإسلامية، وبيان صلاحها لكل زمان ومكان، وذلك بتضمّنها حلولاً عملية للمشكلات الاقتصادية التي قد تعصف باقتصاد الدول الكبرى.

٥– أنه يقف على أبرز الأدوات الاقتصادية التي جاءت في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وبيان مدى أثرها في الوقاية من أزمة الركود التضخمي.

۞ أهداف البحث:

١– إبراز حقيقة الركود التضخمي، وبيان أسبابه وآثاره.

٢– الوقوف على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وبيان الأدوات الاقتصادية التي تسهم في الوقاية من مشكلة الركود التضخمي.

٣– جمع الأدوات المالية الشرعية الواردة في رؤية المملكة العربية السعودية

٢٠٣٠ المساهمة في الوقاية من أزمة الركود التضخمي.

۞ مشكلة الدراسة:

يدور البحثُ حول أزمةٍ اقتصاديةٍ معاصرة، عانت منها مجموعةٌ من دول العالم، وهي أزمة الركود التضخمي، إذ يجتمع فيها عددٌ من المشاكل الاقتصادية في وقت واحد، وتتقاطع فيها أدوات الحل، وهذا يُشكّل تحدّياً كبيراً على السياسات الاقتصادية، فمن هنا جاءت الحاجة إلى دارسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وآثارها، وعرض بعض الأدوات الشرعية التي يمكن أن تقلّل من احتمالية حدوثها، أو معالجتها بعد وقوعها، وذلك وفق الأدوات والسياسات الاقتصادية التي تضمّنتها رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ويمكن أن يجيب البحث عن الأسئلة الآتية:

١- ما حقيقة الركود التضخمي.

٢- ما هي أسباب وملامح وآثار الركود التضخمي.

٣- ما الأدوات العامة والشرعية الواردة في رؤية المملكة ٢٠٣٠ المساهمة في الوقاية من أزمة الركود التضخمي.

۞ الدراسات السابقة:

إن مشكلة الركود التضخمي مشكلةٌ اقتصادية بحتة، ولذلك تناولها عددٌ من الباحثين الاقتصادين بالدراسة والتحليل، ولم تتضمّن تلك البحوث الجانب الشرعي، بل رصدت أزمةَ الركودِ التضخمي في عددٍ من الدول العربية كمصر وسوريا وغيرها، وتناولتها من جهة أسباب حدوثها ومدى تأثيرها على اقتصاد تلك الدول، أمّا الجانب الشرعي الفقهي فلم أقف إلا على بحث واحد وهو:

- السياسة المالية الإسلامية وأثرها في معالجة التضخم الركودي، د. أحمد ياسين عبد، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، العدد (٣٧).

وهذا البحث المذكور تكلم عن السياسة المالية الإسلامية بشكل عام، ومفهومها، وإيراداتها، والنفقات العامة في السياسة الشرعية، وأثر السياسة المالية الإسلامية على معالجة الركود التضخمي، ويفترق بحثي عن البحث المذكور من عدّة

أمور:

١- بحثي عبارة عن دراسة نظرية تأصيلية تحليلية تطبيقية محدّدة بدولة معينّة- المملكة العربية السعودية-، تنطلق هذه الدراسة من نصوص رؤية ٢٠٣٠، وكيف استحضرت هذه الرؤيةُ الأدوات الشرعية الاقتصادية التي يمكن أن تحدَّ من أزمة الركود التضخمي، أمّا البحث السابق فهو دراسة نظرية لم تتضمّن جانب تطبيقي.

٢- بحثي متوجه بشكل خاص إلى أزمة اقتصادية معينة-الركود التضخمي-، من غير توسع في السياسة المالية الإسلامية، أمّا البحث المذكور فتناول السياسة المالية الإسلامية ومفهومها وإيراداتها ونفقاتها وأثرها على الركود التضخمي.

٣- منهجي في البحث تحليلي تطبيقي، يربط بين الأدوات الشرعية الاقتصادية، ومحاور ومضامين الرؤية، كتحسين كفاءة الإنفاق، وتنويع مصادر الدخل، ودعم الأوقاف، والاهتمام بالتمويل الإسلامي.

۞ منهج البحث:

اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على رصد أزمة الركود التضخمي وتحليلها، وبيان أسبابها وملامحها، وآثارها، ثم تحليل الأدوات الاقتصادية الوقائية العامة والشرعية من هذه الظاهرة، وبيان أثرها على الركود التضخمي، وذلك وفق نصوص رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

۞ خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

١- المقدمة وتتضمن:

أ- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

ب- أهدافه.

ج- مشكلة الدراسة.

د- الدراسات السابقة.

هـ- منهج البحث.

و- خطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم الركود التضخمي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الركود، والتضخم.

المطلب الثاني: مفهوم الركود التضخمي.

المبحث الثاني: أسباب الركود التضخمي، وآثاره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب الركود التضخمي، وملامحه.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للركود التضخمي، وتجارب بعض الدول في مواجهته.

المبحث الثالث: رؤية ٢٠٣٠ والركود التضخمي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أبرز الأدوات الاقتصادية العامة في رؤية ٢٠٣٠ وأثرها في الوقاية الركود التضخمي.

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية الشرعية التي تضمنتها رؤية ٢٠٣٠ وأثرها في الوقاية من الركود التضخمي.

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم الركود التضخمي

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: تعريف الركود، والتضخم

❁ الركود في اللغة:

بضم الراء والكاف، مصدر رَكَدَ يركُد رُكُوداً، والراء والكاف والدال أصلٌ يدل على السكون والثبات(١)، يُقال: ركد الماء إذا سكن، وركد القومُ إذا سكنوا وهدأوا، ويطلق الركود على الاستواء، يُقال: ركد الميزانُ إذا استوى، ويطلق أيضاً على الامتلاء، يقال: جَفنَة رَكُودٌ، أي مملؤه(٢).

❁ الركود في الاصطلاح:

يطلق مصطلح الركود على النكسات الاقتصادية التي مرّت بها كثير من دول العالم(٣)، حيث تنخفض الأسعار في الدولة، وتنقص القوة الشرائية، وترتفع نسبة البطالة.

وقد عُرّف الركود بأنه: "فترة يتراجع فيها الناتج المحلي الإجمالي، لربعين سنويين

---

(١) انظر: أحمد بن فارس الرازي، "مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط، د.م، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). ٢: ٤٣٣؛ محمّد بن محمّد الزَّبيدي. "تاج العروس من جواهر القاموس". (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ). (١١٣/٨).

(٢) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، "العين". تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (د.ط، د.م، دار ومكتبة الهلال، د.ت). ٥: ٣٢٧؛ محمد بن أحمد الهروي، "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م). ١٠: ٦٨؛ إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م). ٢: ٤٧٧.

(٣) انظر: الدكتور/ إسماعيل عبدالكافي. "الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية". (٢٦١).

متتاليين، بعد ربع سنوي من الانتعاش"(١).

وعُرّف أيضاً بأنه:" انخفاض في الطلب الكلي الفعلي، يؤدي إلى بطء في تصريف السلع والبضائع في الأسواق، ومن ثَمَّ تخفيض تدريجي في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية، وتكديس في المعروض والمخزون من السلع والبضائع، وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد إلتزاماتهم المالية، وشيوع الإفلاس والبطالة"(٢).

۞ التضخم في اللغة:

مصدر تَضخّم يتضخّم تضخماً، والضاد والخاء والميم أصولٌ تدل على عِظم الشيء، وتَضَخّم الأمرُ أي: عَظُم وكبر(٣).

۞ التضخم في الاصطلاح:

تُعدُّ ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تُؤثر في الأداء الاقتصادي العام، وينعكس هذا التأثير على استقرار الأسواق ومعيشة الأفراد، وقد تنوّعت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك بسبب النظر إلى الأسباب التي أدّت إليه، ولكنَّ هذه التعريفات تتفق على أنّ التضخمَ عبارةٌ عن ظاهرةٍ اقتصاديةٍ تتمثّل في

---

(١) انظر: د وليد طلحة، ومحمد موعش. "دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية". (دراسة منشورة في ضمن دراسات الدائرة الاقتصادية، الصادر عن صندوق النقد العربي، العدد (٧٩)، بتاريخ (٢٠٢١م)، (٥٨٦).

(٢) انظر: د. مجدي عبدالفتاح سليمان. "دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي". (بحث منشور في مجلة الوعي الإسلامي، العدد (٤٤٥).

(٣) انظر: ابن فارس، "مقاييس اللغة". ٣: ٣٩٤؛ أحمد بن محمد الفيومي، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (د.ط، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت). ٢: ٣٥٩؛ محمّد بن محمّد الزَّبيدي. "تاج العروس من جواهر القاموس". (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ). ٣٠: ٥٣٥.

ارتفاع أسعار السلع والخدمات، في فترةٍ زمنيةٍ معينة، تؤدّي انخفاض القوة الشرائية للنقود.

وقد عرفه بعض الاقتصاديين بأنه ظاهرةٌ اقتصاديةٌ ناتجةٌ عن زيادة عرض النقود، دون أن يصحبَ ذلك زيادةٌ موازيةٌ في السلع والخدمات، أي أنّ سببَ التضخمِ عندهم التوسعُ في عرض النقود، وممّن ذهب إلى هذا التعريف روادُ المدرسة الكلاسيكية، أما رواد المدرسة الكينزية فذهبوا إلى أنّ التضخمَ زيادةٌ في الأسعار بسبب الطلب الكلي على العرض، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، أي أنّ سببَ التضخمِ عندهم الزيادةُ في الطلب، أو الارتفاع في تكاليف الإنتاج(١).

المطلب الثاني: مفهوم الركود التضخمي

سبق الكلام عن معنى كلمتي ركود وتضخم، وأما الكلام عن مفهوم الركود التضخمي باعتباره عَلَماً على حالة اقتصادية معينة، فمن خلال النظر الأولي يتضح أنه مزيج من حالتي ركود وتضخم معاً، نتج عنهما ظاهرةٌ اقتصاديةٌ جديدةٌ ظهرت في بداية السبعينات الميلادية، يتزامن فيها ارتفاع معدّل التضخم مع ارتفاعٍ في معدل البطالة، وانخفاضٍ في القوة الشرائية(٢).

فهو حالةٌ اقتصاديةٌ معقدّةٌ وحرجةٌ على الدول، يتعايش فيها التضخم مع

---

(١) انظر: محمد دويدار. "الاقتصاد الكلي". ١٠٥: ١٠٧؛ عبدالله بن سعد الزهراني، "مفاهيم في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات سعودية". ١٣٣: ١٣٦؛ محمد تقي. "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية". ١١٢: ١١٥.

(٢) انظر: لبول آ. ساموبلسون، ووبليمام د. نوردهاوس. "الاقتصاد". (٧٨٩)؛ انظر: الدكتور/ إسماعيل عبدالكافي. "الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية". (٤١٢)؛ د. علاء بسيوني. "الركود التضخمي وسياسات معالجته، دراسة في النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة (١٩٧٩-٢٠٢٠)". (بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، العدد (٥٤٤)، بتاريخ -٢٠٢١م).

البطالة وانخفاض القوة الشرائية في فترةٍ معينة، أي أن الركود التضخمي ليس مشكلةً واحدةً، بل عبارةٌ عن عددٍ من المشاكل الاقتصادية اجتمعت في وقتٍ واحدٍ داخل اقتصادٍ معين، فالتضخمُ والبطالةُ وانخفاضُ القوة الشرائية كلٌّ منهما يمثل مشكلةً اقتصاديةً تتطلب حلولاً مناسبةً لها، لكن عند اجتماعها معاً فهذا يُعد ركوداً تضخمياً.

وهذه مشاكل اعتادت الدول على مواجهة ومعالجة كل مشكلة منها على حِدة، ولم تَعتد على مواجهتها معاً في وقت واحد، فإن وقع في الدولة ركود عالجته بتحفيز وانعاش الاقتصاد بعدد من الطرق، كخفض الفائدة مثلاً، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتسهيل القروض وغيرها من الطرق، ويُسمى ذلك بـ (السياسة التوسعية)، وهذا قد يحفز التضخم، وإن وقع فيها تضخمٌ عالجته برفع الفائدة، ومحاولة تقليل الانفاق (السياسة الانكماشية)(١)، وهذا قد يزيد الركود، فهو حالةٌ صعبةٌ تتضارب فيه أدوات الحل، فإن عالجت الدولة إحدى هاتين المشكلتين زادت الأخرى(٢).

وتُسمّى هذه الحالة بالركود التضخمي، والتضخم الركودي، والركود المصحوب

---

(١) هذا على رأي المدرسة الاقتصادية الرأسمالية، التي ترى أن رفع سعر الفائدة يُعدُّ من الحلول لمشكلة التضخم؛ لأن ذلك يؤدي إلى التقليل من الاقتراض، فينتج عنه رجوع المستهلك عن شراء السلعة التي أرادها، وهذا يسهم في الحد من الاستهلاك وخفض التضخم. انظر: أد. منة الله خالد علي. "تحريم الربا وأثره في مواجهة التضخم وغلاء الأسعار". (بحث مقدّم إلى المؤتمر الدولي لكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة، بعنوان: التدابير الشرعية والعملية في مواجهة الغلاء العالمية).

(٢) انظر: نادية العقون. "الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)". (بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد (١٠)، عام (٢٠٢١م).

بالتضخم، وتُسمّى أيضاً الكساد التضخمي(١).

المبحث الثاني: أسباب الركود التضخمي، وآثاره

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب الركود التضخمي، وملامحه

الركود التضخمي من أعقد الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول؛ لأنه كما سبق يجمع بين عددٍ من المشاكل الاقتصادية في وقت واحد، فتتضارب فيه أدوات الحل، وتعجز كثيرٌ من الدول عن مواجهته، ولا شك أنّ حصول أزمة الركود التضخمي له عدّة أسباب، تكمن أهمية معرفتها في الوقوف على جوانب الخلل وتجنبها، ومحاولة حلّها قبل تفاقمها، فمن تلك الأسباب(٢):

١- الصدمات السلبية في جانب العرض، وذلك كنقص السلع الأساسية (المواد الخام)، أو الارتفاع الحاد في أسعارها، ومن أمثلة ذلك أزمة النفط (١٩٧٣م-١٩٧٩م) في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدّت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، سبّبت ارتفاع أسعار السلع، وقلّة الأعمال، وتباطؤ النمو الاقتصادي وظهور البطالة(٣)، ومن أمثلة ذلك أيضاً الحروب، والكوارث الطبيعية التي تُسبّبُ نقصاً في

---

(١)» انظر: د. بتول مطر عبادي. "التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (١٩٧٠-٢٠٠٤م)". (بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية)، أ. ميسوم طالبي. "التضخم الركودي من جهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه". (بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (٤)، بتاريخ (٢٠١٠).

(٢) انظر: نادية العقون. "الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)". (بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد (١٠)، عام (٢٠٢١م).

(٣) Blinder & Rudd, NBER Working Paper No. 14563

السلع الأساسية، كما حصل في أزمة كورونا كوفيد-١٩ عام (٢٠٢٠-٢٠٢٢م).

٢- الصدمات السلبية في جانب الطلب، وهو عبارة عن حدوث أمورٍ تُعطّل أو تُقلّل طلب المستهلكين على بعض السلع أو الخدمات، ممّا قد يؤدي إلى الركود، وتباطؤ النمو، دون أن يصحب ذلك انخفاض في معدل الأسعار، ومن أمثلة هذه الأمور تدهور قيمة العملة في البلد، أو الكوارث الطبيعية، والأوبئة الصحية، والحروب والصراعات(١).

٣- السياسات النقدية غير المتوازنة التي تسلكها بعض الدول، مثل:

- التوسع في عرض النقود بطريقة غير ملائمة، مع وجود قيودٍ على جانب العرض، فإنّ ذلك يؤدي إلى تضخم أسعار السلع بدون تحقيق نمو اقتصادي فعلي، ومن المعلوم أنّ زيادة عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، خاصةً إذا كان الإنتاج ضعيفاً وغير قادرٍ على مواكبة الطلب.

- الانكماش النقدي في أوقات غير ملائمة، كتقليل الدولة للإنفاق الحكومي في أوقات الركود، ممّا قد يؤدي إلى انخفاض الطلب والنمو، دون كبح للتضخم.

٤- توقعات التضخم السلبية، وهي تقديرات صادرةٌ من أفراد أو مؤسسات أو مستثمرين حول نسبة التضخمِ المستقبلي، وهذه التقديرات تؤثّر بشكل أو بآخر على معدل الركود التضخمي، فحينما يتوقع الأفرادُ العاملون ارتفاعَ أو استمرارَ معدلِ التضخمِ يطالبون برفع الأجور لتعويض ارتفاع الأسعار، وحينما تتوقع الشركات ارتفاع التضخم أو استمراره تلجأ إلى رفع أسعار منتجاتها؛ للمحافظة على هامش الربح، وإذا توقع المستهلكون ارتفاع التضخم زاد طلبهم على السلع؛ خوفاً من زيادة ارتفاع الأسعار، فهذا كله يفاقم معدل الركود التضخمي(٢).

---

(١) انظر: الركود التضخمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٠).

(٢) انظر: د. علاء بسيوني. "الركود التضخمي وسياسات معالجته، دراسة في النظرية الاقتصادية =

٥-ضعف التنويع الاقتصادي في البلد، والاعتماد المفرط على قطاع واحد كالنفط مثلاً، بحيث يكون هذا القطاع هو المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي في البلد، فعند حصول صدمةٍ لهذا القطاع يهتز مباشرةً اقتصادُ البلد، ويتسبب ذلك في مشاكل اقتصادية، بخلاف الاقتصاد المتنوع الذي يعتمد على أكثر من قطاع.

۞ مؤشر الركود التضخمي.

سبق بيان أنّ الركود التضخمي حالةٌ معقّدةٌ تتكون من اجتماع عدد من المشاكل الاقتصادية في وقت واحد، ولذلك إذا أردنا أن نعرف حالةَ اقتصادِ دولةٍ ما مع الركود التضخمي فعلينا أولاً أن نجمع معدل التضخم السنوي في هذه الدولة مع معدل البطالة السنوي، فإن تجاوز الناتج ٨٪ كان ذلك إشارة إلى أن هذا الاقتصاد على مشارف الركود التضخمي، بشرط وجود تصاعدٍ في معدل البطالة والتضخم، ويسمي بعض الباحثين هذا المؤشر ب(مؤشر البؤس)، ويكون كما يلي:

معدل البطالة+ معدل التضخم=معدل الركود التضخمي.

على أن بعض الباحثين يرى أنّ نسبة ٨٪ لا تمثل ركوداً تضخمياً، فقد يصل معدل البطالة إلى ٤٪، ومعدل التضخم إلى ٤٪ ومع ذلك يكون الاقتصاد مستقراً، ولا يعاني من ركودٍ تضخمي(١).

ومن الأمثلة الواقعية التي وصل فيها هذا المؤشر إلى نسبة مرتفعة ما حصل في الفترة ما بين عامي (١٩٧٣م إلى ١٩٧٩م) حيث شهدت المملكة المتحدة ارتفاعاً

=

والحالة المصرية للفترة (١٩٧٩-٢٠٢٠)". (بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، العدد (٥٤٤)، بتاريخ _٢٠٢١م).

(١) انظر: نادية العقون. "الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)". (بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد (١٠)، عام (٢٠٢١م).

في معدل الركود التضخمي تجاوز (١١٪)(١).

فلو أردنا أن نتحقق من وجود ركود تضخمي في المملكة العربية السعوية بحسب المؤشر السابق، فإننا نأخذ على سبيل المثال معدل البطالة في الربع الأول من عام ٢٠٢٥م، وهو (٦,٣٪) وذلك بحسب التقرير الاقتصادي الربعي، أما معدل التضخم فهو (٢,٣٪)، فيكون الناتج = (٨,٨٪)، فبالنظر إلى هذا الناتج يظهر لنا وجود ركود تضخمي، ولكن سبقت الإشارة إلى انه يشترط في ذلك أن يكون هناك تصاعد في معدل التضخم والبطالة، ولو نظرنا إلى معدلات البطالة السابقة لوجدنا عدم وجود تصاعد، بل انخفاض مقارنة بمعدلات البطالة السابقة، وهذا المعدل هو أدنى معدلات البطالة تاريخياً(٢).

۞ ملامح الركود التضخمي.

إن ظاهرة الركود التضخمي كما سبق تتكون من عدد من المشاكل الاقتصادية، وليست مشكلة واحدة تظهر بشكل مفاجئ، بل يسبقها عدد من الظواهر والعلامات الاقتصادية التي تُشير إلى أن الاقتصاد يتّجه إلى ركود تضخمي، ولذلك هناك عدد من الملامح الاقتصادية التي من خلالها نستطيع أن نتوقع حصول الركود التضخمي في اقتصاد ما(٣)، من تلك الملامح ما يلي:

---

(١) انظر: د سماح عزت نصير. "أثر الركود التضخمي على عوائد الأسواق المالية في الأسواق الناشئة".

(٢) انظر: التقرير الاقتصادي الربع في المملكة العربية السعودية الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط على الرابط:
https://mep.gov.sa/files/ar/KnowledgeBase/EconomicReports/Documents/(Q1)%202025%20Report%20%20Ar_Final_04.pdf?twclid=2266gegll87ox465wz4ugj9uz7

(٣) انظر: د. بتول مطر عبادي. "التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (١٩٧٠-
=

١- ارتفاع معدلات التضخم، يعد التضخم أحد الأسباب الرئيسية لظهور أزمة الركود التضخمي، فهو يؤثر فيه من جهة أنه ارتفاعٌ لتكاليف الإنتاج (تضخم التكاليف)، وهذا الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلك، فينتج عن ذلك تضخمٌ في أسعار السلع، وتباطؤٌ في الإنتاج وهذا يؤدي إلى الركود.

ومن ذلك أيضاً أنّ التضخم سببٌ من أسباب انخفاض القوة الشرائية، حيث يؤدي إلى تآكل دخل الأفراد الحقيقي، أي أنّ المستهلك يستطيع شراء كميات قليلة من السلع بنفس الدخل، فيُسبّبُ ذلك انخفاض الاستهلاك الكلي، والتأثير على النمو الاقتصادي، وإضعاف سوق العمل.

٢-ارتفاع معدلات البطالة، لا شك أنّ زيادة معدلات البطالة أحد أركان الركود التضخمي، فارتفاع معدلات البطالة يشير إلى أنّ كثيراً من افراد الدولة بلا دخل منتظم، ممّا يُقلّلُ الإنفاق الاستهلاكي، وتراجع الطلب على السلع، وحينها يتباطأُ الإنتاج فيدخل الاقتصاد في حالة الركود.

وتسهم البطالة أيضاً إضعاف السياسات المالية للدولة، فلو أرادت الدولة اتباع سياسة التوسع في ضخ الأموال فقد لا تنجح هذه السياسة؛ لأن الأفراد يميلون إلى الادخار والتقشف، للمحافظة على ما عندهم من أموال وتقليل الانفاق.

٣-انكماش أو تباطؤ نمو الناتج المحلي، والمقصود بذلك أن ينخفض معدلُ القيمةُ السوقية للسلع والخدمات في دولةٍ ما خلال فترةٍ زمنيةٍ معينة، فمثلاً لو كان معدل نمو الناتج المحلي في الدولة للسنة الماضية ٤٪، ثم انخفض في السنة الحالية إلى ٢٪ فهذا يعني أنّ هناك تباطؤ في المعدل، أما لو كان (٠٪)، أو سالباً (-١٪)، فهذا يُسمى انكماش في معدل الناتج المحلي.

ويحدث التباطؤ في الناتج المحلي نتيجة انخفاض استهلاك الناس، أو توجه الشركات إلى تقليل استثماراتها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وقد يحدث التباطؤ

=

٢٠٠٤م)". (بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية).

بسبب انخفاض وتراجع الصادرات في الدولة، ونتيجةً لهذه الأسباب ولغيرها يحصل تباطؤُ أو انكماشُ معدل الناتج المحلي مع ارتفاع معدل التضخّم، فيتكوّن من ذلك حالة اقتصادية صعبة ومعقّدة.

٤-ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتكاليف الإنتاج هي النفقات التي تتحملها المصانع والشركات كالمواد الخام (النفط والمعادن)، والطاقة (الوقود والكهرباء)، فإذا حصل ارتفاعٌ في هذه التكاليف فإنّ الشركات تقوم برفع أسعار منتجاتها أو تقليل نشاطها، ويصعب عليها حينئذ المحافظة مستويات الإنتاج التي كانت قبل ارتفاع تكاليف الإنتاج.

فارتفاع تكاليف الإنتاج من أهم الملامح والأسباب التي تسهم في ظهور الركود التضخمي، وذلك من حيث إن الشركة كما سبق ترفع أسعار السلع (تضخم) أو تقلّل نشاطها، كما تضطر بعض الشركات الصغيرة إلى تقليل نشاطها أو تركه، وهذا يسهم في تباطؤ النمو الإنتاج المحلي، كذلك يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى ارتفاع معدل البطالة، فبسببه تقوم بعض الشركات بتسريح عددٍ من الموظفين نتيجة تقليل الإنتاج(١).

المطلب الثاني: الآثار السلبية للركود التضخمي، وتجارب بعض الدول في مواجهته

من خلال الملامح السابقة نستطيع أن نستنبط الآثار السلبية للركود التضخمي، فما سبق عبارةٌ عن مشاكلَ اقتصاديةٍ تشير إلى وجود ركودٍ تضخمي،

(١) انظر: أ. ميسوم طالبي. "التضخم الركودي من جهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه". (بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (٤)، بتاريخ (٢٠١٠)؛ د. بتول مطر عبادي. "التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (١٩٧٠-٢٠٠٤م)". (بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية).

وتتفاقمُ وترتفعُ معدلاتُها حتى تصل إلى مرحلةٍ يصعب السيطرة عليها، إلا أن للركود التضخمي آثاراً سلبية أخرى غير ما سبق، ويُمكن أن نقسّم تلك الآثار إلى قسمين:

القسم الأول: الآثار السلبية للركود التضخمي على مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

القسم الثاني: الآثار السلبية للركود التضخمي على مستوى الاقتصاد الكلي.

وفيما يلي عرض لتلك الآثار:

أولاً: الآثار السلبية للركود التضخمي على مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

لا يمكن أن نتحدث على مشاكل الركود التضخمي وأثرها على الاقتصاد الكلي ونتجاوز أثره على الفرد والمجتمع، فالفرد هو العامل الأساس في ذلك الاقتصاد، فالركود التضخمي لا يقتصر تأثيره على الاقتصاد الكلي فقط، بل يؤثر تأثيراً ملموساً ومباشراً على معيشة الفرد والنسيج الاجتماعي بشكل عام، ولذلك يُمكن أن نُقسّم هذا القسم إلى محورين:

المحور الأول: آثاره الاقتصادية على الفرد، يُمكن أن نُجمل الآثار السلبية للركود التضخمي على الفرد فيما يلي:

أ- خطر فقدان الفرد لوظيفته، وهذا الخطر مبنيٌ على سياسة الجهة الوظيفية، فحينما ترتفع تكاليف الإنتاج على المصانع والشركات، تضطر إلى تخفيض الإنتاج وتسريح بعض العمالة لعدم الحاجة إليهم؛ وطلباً لتخفيف التكاليف، وهذا يؤثر تأثيراً مباشراً على الفرد المفصول من وظيفته، ويؤثر تأثيراً غير مباشرٍ على من لم يتّمَ فصله من جهة أنّ ذلك يُسبّب له القلق وعدم استقرار دخل الأسرة(١).

(١) انظر: الركود التضخمي، كتيب صادر عن صندوق النقد الدولي العدد (٤٤).

ب- انخفاض قدرة الفرد على توفير الحاجات الأساسية (تآكل القوة الشرائية للفرد)، فبسبب التضخمِ وثباتِ الدخلِ الشهري تَقِلُّ القوة الشرائية للفرد، فلا يستطيع بدخله شراء الكميات التي كان يشتريها قبل التضخم، وهذا ما يُسمى بتآكل الدخل.

ج- ارتفاع تكاليف معيشة الفرد، فالتضخم كما لا يخفى يُسبب ارتفاع تكاليف حياة الفرد، فترتفع أسعارُ الغذاء والسكن والعلاج والوقود والتعليم، وذلك يؤثر تأثيراً مباشراً على الفرد.

د- احتياج الفرد إلى الديون الشخصية، فمع التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وفقدان بعض الأفراد لوظائفهم يضطر البعض للاقتراض من البنوك أو من الأفراد لمحاولة تغطيه نفقاتهم الشخصية.

المحور الثاني: آثاره الاقتصادية على المجتمع، يُمكن أن نُجمل الآثار السلبية للركود التضخمي على المجتمع فيما يلي(١):

أ- زيادة معدلات الفقر في المجتمع، وذلك بسبب انخفاض الأجور، وانتشار البطالة، والتضخم.

ب- اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع -أصحاب الدخل المحدود والأغنياء-، فأصحاب الدخل المحدود يتآكل دخلهم بسبب التضخم، ولا يستطيعون حماية أنفسهم منه، أما الأغنياء أصحاب الأصول فيستطيعون حماية أنفسهم، وتحقيق أرباح، وهذا يزيد الفجوة بين الطبقتين، والشعور بالظلم والتميز الاقتصادي.

ج- زيادة الأعباء والضغوط النفسية على الأسر وتفككها، فصعوبة الإنفاق ومحدودية الدخل تسبّب عدداً من المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة، ولها أثر واضح

(١) انظر: د/ فضل سليم فضل عبدالله. "إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي". (بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد (٤٢)، بتاريخ (٢٠٢٣م).

لا يخفى في تفكك الأسر، وظهور عدد ممن المشاكل كالطلاق والعنف الأسري وإهمال الأبناء وغير ذلك.

د- ضعف الاهتمام بالتعليم، والعزوف عن مواصلة الدراسة، فقد تضطر بعض الأسر التي تعاني من ظروفٍ اقتصاديةٍ صعبة إلى إخراج أبنائها إلى سوق العمل، وترك مواصلة الدراسة، طلباً للتكسب وتحمل نفقات المعيشة الأساسية كالأكل والشرب والسكن.

هـ- التأثير على الجانب الصحي، وصحة المجتمع، فحينما ترتفع نفقات العلاج فإن ذلك يؤدي بالأسر التي تعاني من ضغوط مالية إلى الترك العلاج أو تأجيله، أو محاولة الحصول على رعاية صحية منخفضة الجودة(١).

ثانيًا: الآثار السلبية للركود التضخمي على مستوى الاقتصاد الكلي.

من المعلوم أن الركود التضخمي يؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الكلي، وفيما يلي عرض لأبرز تلك الآثار:

١-عجز الميزانية وتفاقم الدين العام للدولة، فالركود التضخمي يؤثر سلباً على ميزانية الدولة من جهة أنّ الإيرادات الحكومية تنخفض نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتكون الدولة مضطرةً إلى زيادة الإنفاق في عدّة مجالات، كدعم الفقراء، والعاطلين، ودعم السلع الأساسية والطاقة في حال ارتفاع سعرها، وهذا كله يؤدي إلى انخفاض دخل الدولة وتفاقم العجز المالي في الميزانية.

فإيرادات الدولة قد تضعف إما بسبب تراجع وانخفاض الضرائب التي تأخذها الدولة من الشركات، أو بسبب ضعف العوائد التي تحصل عليها الدولة من الشركات أو المؤسسات التابعة لها، أو بسبب ضعف الاستثمارات الأجنبية في الدولة، وفي

(١) انظر: التضخم، أسبابه آثاره سبل علاجه، كتيب صادر عن صندوق النقد الدولي العدد (١٨).

الوقت ذاته يرتفع الانفاق العام للدولة، فهي تحتاج إلى الانفاق في عدد من المجالات، فمن هنا يظهر العجز في الميزانية، ويتفاقم الدين العام للدولة(١).

٢-انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي للدولة، فالركود من جهة والتضخم من جهة أخرى يُشكلان ضغطاً على النمو الاقتصادي للدولة، ينتج عنه تباطؤ أو تراجع في انتاج الدولة، ففي حالة الركود تنخفض مستويات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، ويتراجع الطلب الكلي، فينخفض الإنتاج الحقيقي، وتزيد البطالة.

أمّا في حالة التضخم فإنّ تآكل القوة الشرائية للنقود يضعف طلب المستهلكين على السلع، وتزيد أيضاً تكاليف الإنتاج (المواد الخام) فتزيد أسعار المنتجات، فينتج عن ذلك انخفاض الطلب، وتقليل الشركات للإنتاج وتسريح العمال، وهذا كله يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي للدولة(٢).

٣-انكماش أو تباطؤ نمو الناتج المحلي، أي انخفاض معدل القيمة السوقية للسلع والخدمات في الدولة، فهذا الانخفاض يُعدُّ أثراً سلبياً للركود التضخمي، وهو في نفس الوقت أحد مُسبباته.

فكما مرَّ أنّ أحد ركني مشكلة الركود التضخمي هو تضخم الأسعار، فارتفاع أسعار النفط والطاقة والمواد الخام، يؤدي إلى تقليل الإنتاج.

٤-تآكل القوة الشرائية، أي أنَّ المبلغ المالي الذي يملكه الفرد تقِلُّ قوته

---

(١) انظر: معاوية أحمد حسين. "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية". مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة (م٢٨/ع٢).

(٢) انظر: د/ حسن عبدالرحمن العمرو، د/ محمد القيسي. "تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن". (بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، المجلد العشرون، بتاريخ (أكتوبر ٢٠١٩).

الشرائية، فلا يستطيع شراء نفس الكمية التي كان يشتريها قبل ذلك؛ بسبب ارتفاع الأسعار، فيكون الفردُ غيرَ قادرٍ على تلبية احتياجاته، وهذا له أثر مباشر على الاقتصاد الكلي للدولة، فهو يُسببُّ تراجع الاستهلاك الكلي، وضعف الإنتاج، والاستثمار المحلي والأجنبي.

۞ تجارب بعض الدول في مواجهة الركود التضخمي.

لا شك أنّ الركود التضخمي من أصعب المشاكل الاقتصادية المعاصرة؛ لأنه يجمع بين الركود والتضخم في آن واحد، وحل كل مشكلة من هاتين المشكلتين يتعارض من الأخرى، ولذلك كان من الصعب إيجاد حل لهذه الأزمة، وإن من أشهر حالات الركود التضخم ما تعرّضت له الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، حيث تجاوز معدل الركود التضخمي ١١٪، وقد سعت الإدارة الأمريكية آنذاك إلى حل هذه الأزمة وذلك باتباع سياسات نقدية متشدّدة، تمثّلت برفع أسعار الفائدة بشكل كبير للحد من ظاهرة التضخم، وتشديد السياسة النقدية، وتقليص عرض النقود، ومحاولة تحمل وامتصاص مؤقت لصدمات الركود، ساهم ذلك كله في الحد من أزمة الركود التضخمي(١)، وقد قامت بعض الدول-كبريطانيا وألمانيا- بتدابير مشابهة لمواجهة أدّت إلى ذات النتائج(٢).

المبحث الثالث: رؤية ٢٠٣٠ والركود التضخمي

رؤية المملكة العربية السعودية انطلقت بتوجيه من خادم الحرمين الشرفين الملك/ سلمان بن عبدالعزيز ال سعود، وواضع هذه الرؤية ومؤسس أركانها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، عام

---

(١) انظر: د/ فضل سليم فضل عبدالله. "إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي". (بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد (٤٢)، بتاريخ (٢٠٢٣م).

(٢) انظر: الركود التضخمي، كتيب صادر عن صندوق النقد الدولي العدد (٤٤).

(٢٠١٦م).

وهي عبارة عن خطةٍ استراتيجيةٍ طموحة، تركّز على مكامن القوة في هذا البلد المبارك، وتهدف إلى تمكين المواطن، وتنويع اقتصاد البلد، وتعزيز وتقوية ريادة المملكة عالمياً، واعتمدت على ثلاثة محاور: بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزهر، ووطن طموح.

ومن هنا يمكن أن نقول أنّ هذه الرؤية تضّمنت عدداً من الأدوات الاقتصادية التي يمكن دراستها في سياق الوقاية من أزمة الركود التضخمي، وذلك من خلال أدوات وسبل تتقاطع مع الحلول الشريعة للركود التضخمي، وفيما يلي عرضٌ لأبرز تلك الأدوات التي تضمنتها الرؤية، وأثرها في مواجهة الركود التضخمي.

المطلب الأول: أبرز الأدوات الاقتصادية العامة في رؤية ٢٠٣٠ وأثرها في الوقاية من الركود التضخمي.

يمرُّ الاقتصاد العالمي والمحلي بعددٍ من التحديات والمشاكل الاقتصادية، واستجابة لتلك التحديات وحرصاً من ولاة أمر هذه الدولة-حفظهم الله-جاءت هذه الرؤية التي تضمّنت عدداً من الأدوات الاقتصادية العامة التي تساعد على مواجهة تلك التحديات، محاولةً بناء اقتصادٍ يقوم على أُسسٍ أكثر استدامة وتنافسية، فمن تلك الأدوات:

أولاً: تنويع مصادر الدخل الاقتصادي.

تهدف المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ إلى تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية للدولة، وذلك بعدم الاعتماد على بعض السلع (النفط) كمصدر رئيسي في الدخل الوطني، ومحاولة تنويع الحركة الاقتصادية وتوزيعها على عددٍ من القطاعات، كالطاقة والصناعة والاستثمار العقاري والسياحة والترفيه وغيرها من المجالات(١).

(١) https://sothebysrealty.sa/ar/the-journal/the-efforts-of-saudi-arabia-=

وهذا التنويع الاقتصادي له عددٌ من الأهداف، كرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد السعودي نتيجة اعتماده على منتج واحد وهو النفط، وتوليد عددٍ من فرص العمل الجديدة في عددٍ من المجالات، وغير ذلك من الأهداف.

❁ أثر تنويع مصادر الدخل الاقتصادي على مواجهة الركود التضخمي.

يسهم تنويع الدخل في مقاومة الركود التضخمي، بحيث يعزّز النمو الاقتصادي في الدولة، ويدفعها للاستثمار في عدد من المجالات، وهذا يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويقلّلُ من الاعتماد على الاستيراد، الذي بدوره يخفّف من تأثير تقلبات الأسعار العالمية.

كما يؤدي تنويع مصادر الدخل إلى خلق وظائف جديدة، فتلك القطاعات تحتاج إلى قوى عاملة لتشغيلها، وهذا لا شك أنّه يخفّض مؤشر البطالة(١).

ثانياً: دعم المنشآت والمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة.

تضمّن محورُ "اقتصاد مزدهر" النص على دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، وهذا يأتي ضمن اهتمام الدولة بهذه الفئة، والايمان بدورها الرئيسي في الاقتصاد، فهذه المنشآت تُعّدُ أداةً فعالةً لتوليد فرص العمل، وتشجيع الابتكار، ودعم الاقتصاد المنزلي من خلال دعم الأسر المنتجة، وتقليل الاعتماد على القطاع الحكومي، وتنويع وتوليد طرق جديدة للحصول على الدخل بطرق بسيطة

=

to-diversify-economic-sources-of-income

(١) انظر: د. خالد هشام. "التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات". (بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير (٢٠١٨م).

ومستدامة.

وقد تمثّل دعم هذه المنشآت في عدد من الصور، كتسهيل إجراءات الحصول على التمويل من خلال الجهات التمويلية كصندوق التنمية الاجتماعية، وبرنامج كفالة، وإزالة العوائق أمامها، ومساعدة الشباب المبدع وتأهيلهم وتدريبهم على تسويق أفكارهم ومنتجاتهم، كذلك مساعدة المنشآت الصغيرة على تصدير منتجاتها وتسويقها، ودعم التسويق الإلكتروني(١).

۞ أثر دعم المنشآت على مواجهة الركود التضخمي.

إن الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة له أثر كبير في دعم الاقتصاد المحلي من عدّة جوانب، فهذه المنشآت تُوفّرُ عدداً من الوظائف المحلية، وتُسهّل على الشباب والنساء دخول سوق العمل، وتوفير دخل مناسب لهم.

كما أنّ هذه المنشآت تتميّز بأنها لا تحتاج إلى رأس مالٍ ضخم لإنشائها، وفي الوقت نفسه تستوعب عدداً لا بأس به من العاطلين شباباً ونساءً، وتقلّل من الاعتماد على التوظيف الحكومي، وهذا كلّه يسهم في خفض معدّل البطالة الذي يمثّل أحد أركان أزمة الركود التضخمي.

ومن جانب آخر فإنّ هذه المنشآت المحلية والأسر المنتجة تسهم في إيجاد بدائل محلية للسلع والخدمات المستوردة، وهذا يُفيد في توازن الأسعار وتقليل الضغوط التضخمية الخارجية، وتوفّر سلعاً وخدماتٍ قريبةٍ من المستهلك وأقل كلفة؛ لأنها لا تحتاج إلى تكاليف نقل وتوزيع، كما هو الحال في السلع والخدمات المستوردة، وهذا كله يسهم مواجهة التضخم والحد منه.

كما أنّ هذه المنشآت تساعد على مواجهة الركود؛ لأنّ نشاطها يُعدُّ نشاطاً سريعاً، ولديها قدرة على التوسع المحلي، وهذا لا شكّ يرفع من الإنتاج والاستهلاك

---

(١) https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/a-thriving-economy

المحلي، ويُنشّط الدورة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ويسهم في تنويع اقتصادها وعدم اعتماده على سلعة واحدة.

ثالثاً: تحسين وتعزيز كفاءة الانفاق الحكومي.

تضّمن محور "وطن طموح" ضرورة العمل على تعزيز كفاءة الانفاق الحكومي، وذلك من خلال وضع ضوابط صارمة تسهم في ضبط آلية الاعتماد، لضمان تحقّق الأثر مقابل الصرف، والسعي لتحقيق أعلى فائدة اقتصادية واجتماعية ممكنة من الإنفاق الحكومي، وقد أنشئت هيئة كفاءة الانفاق والمشروعات الحكومية لتحقيق كفاءة الانفاق في الجهات الحكومية، والتي من أبرز مهامها دراسة تفاصيل الإنفاق والممارسات التشغيلية والرأسمالية المتعلقة بالجهات الحكومية(١).

۞ أثر تحسين وتعزيز كفاءة الانفاق الحكومي على مواجهة الركود التضخمي.

سبق الكلام على أنّ من أسباب الركود التضخمي السياسات النقدية غير المتوازنة التي تسلكها بعض الدول، إما بالتوسع النقدي أو بالانكماش، وهذا يسبّبُ عدداً من المشاكل الاقتصادية، فإن قامت الدولة بتحسين جودة الإنفاق وضبطه أسهم ذلك في تقليل المخاطر الاقتصادية، فحينما تدعم الدولة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فإنّ ذلك يسهم في الحد من البطالة كما سبق بيانه.

وحينما يتم توجيه الإنفاق الحكومي إلى دعم الإنتاج المحلي وتشجيعه، ودعم البنية التحتية، والخدمات الأساسية فإن ذلك يزيد من القدرة الإنتاجية في المملكة، ويسهم في تخفيف الاعتماد على الاستيراد، وهذا كما سبق يُقلّل من التضخم المستورد.

---

(١) https://expro.gov.sa/aboutUs/ourStory.

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية الشرعية التي تضمنتها رؤية ٢٠٣٠ وأثرها في الوقاية من الركود التضخمي

نصّت رؤية المملكة العربية السعودية ضمن محور "مجتمع حيوي" على أنّ الثروة الحقيقية في هذا البلد هو الدين الإسلامي والمجتمع وأفراده، وأنّ الدين الإسلامي يمثّل منهج الحياة لهذا البلد وأفراده، وهو المرجع في كل الأنظمة والأعمال والقرارات والتوجيهات، وأنّ نقطة الانطلاق نحو تحقيق هذه الرؤية هي مبادئ الدين الإسلامي، وهذا يدلّ دلالةً قطعيةً على أنّ سياسات هذه الرؤية الاقتصادية بُنيت على تعاليم الإسلام وأحكامه، ولذلك كان من المناسب تتبّع تلك السياسات التي تُسهم في مواجهة وحل الأزمات الاقتصادية.

وإنّ القارئ المتأمل لهذه الرؤية يجد بعض الأدوات الاقتصادية الإسلامية التي وردت فيها ويمكن أن تاهم في الوقاية من أزمة الركود التضخمي.

وفيما يلي عرض لتلك الأدوات وبيانٌ لأثرها الإيجابي في مواجهة الركود التضخمي.

الأداة الأولى: تشجيع الأوقاف والاهتمام بها.

إنّ من المحاسن والخصائص التي اختص بها هذا الدين العظيم أن أوجد ما يسمّى بالوقف(١)، الذي يُعدُّ نظاماً اقتصادياً له أثره الكبير على الفرد والمجتمع، فالمتمعنُ في نظام الوقف يجد أنّه ليس مجردَ صدقةٍ يتصدّق بها الواقف، بل هو مؤسسةٌ اقتصاديةٌ اجتماعيةٌ تكافلية، ينتفع بها الواقفُ بالأجر العظيم المترتب على فعله، وينتفع بها الأفرادُ الذين أُوقف عليهم، وله أيضا نفع على اقتصاد البلد بشكل عام.

وقد جاء في نصّ الرؤية عبارة " لدينا اليوم أقل من (١٠٠٠) مؤسسة وجمعية

---

(١) انظر: إبراهيم بن محمد ابن مفلح. "المبدع في شرح المقنع". (د.ط، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت). ٥: ١٥١.

غير ربحية، ولتوسيع نطاق أثر هذا القطاع سنواصل تطوير الأنظمة واللوائح اللازمة لتمكينها، وسنوجه الدعم الحكومي إلى البرامج ذات الأثر الاجتماعي، سنواصل تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، ونراجع الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك"، إذن فرؤية ٢٠٣٠ تهدف إلى توسيع وتطوير القطاع غير الربحي، والتي منها الأوقاف والجمعيات، وتعزيز إسهاماتها في الإنتاج المحلي، وزيادة فاعليتها في القطاعات الصحية والتعليمية والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية، وتشجيع الأوقاف لإيجاد مصادر تمويل مستدامة.

وكل ذلك لأجل تحقيق أهداف الرؤية المتمثلة في رفع إسهام القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي، من ٠,٣ %_ إلى ٥٪.

وقد أُنشأت بعض الجهات التي تتولى تنظيم وتطوير ومساعدة قطاع الأوقاف، منها:

– الهيئة العامة للأوقاف، والهدف منها تنظيم وتطوير قطاع الأوقاف بما يسهم في دعم المجتمع وتحقيق رؤية ٢٠٣٠(١).

– برنامج استدامة وتمكين، والهدف منه تفعيل إسهام القطاع الوقفي في تطوير وتنمية القطاع غير الربحي، كذلك تعزيز إسهاماته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كذلك رفع نسبة المشروعات الخيرية ذات الآثار الاجتماعية التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد(٢).

---

(١) https://www.awqaf.gov.sa/ar/about-us

(٢) رابط:
https://web.awqaf.gov.sa/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86?utm_s=

- برنامج كفالة، والهدف منه دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل مناسب لتطوير وتوسيع أنشطتها، ومن تلك المنشآت التي تحتاج إلى تمويل المنشآت الوقفية(١).

وفي الوقف حكمٌ ومصالحُ عظيمة، فهو سببٌ لاستمرار الثواب والأجر لصاحبه بعد موته، فهو من الصدقات الجارية التي تبقى للإنسان بعد موته، وقد قال النبي ﷺ: "**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**"(٢)، وقد فسّر بعض العلماء الصدقةَ الجاريةَ في الحديث بالوقف(٣)، كذلك من مصالحه أنّه سببٌ لصلة الأرحام، والإحسان إليهم، فقد يكون الوقف على ذرية الإنسان وأقاربه الفقراء، فيحصل به فضل الصدقة والصلة(٤)، كذلك في الوقف تأبيدٌ للمال، واطالةٌ لمنفعته، فإنّ الإنسان إذا تصدّق على الفقراء بمقدار معيّن من المال فأنه يفنى وينتهي ويحتاج الفقراء إلى غيره، أمّا لو أوقف عليهم شيئاً معيناً فإنّ ذلك أنفع وأدوم لهم ولذريتهم، وفيه تعاونٌ وتكافل بين أفراد المجتمع، فقد يُوقف الإنسان وقفاً يكون ريعه على رعاية الأيتام، أو المرضى، أو المكفوفين، أو دور الرعاية الخاصة بكبار السن، أو على حلقات تعليم القران الكريم، وغير ذلك من وجوه البر.

=

ource=chatgpt.com

(١) https://www.kafalah.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الوصايا، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد الموت (١٢٥٥/٣)، برقم (١٦٣١).

(٣) انظر: محمد بن إسماعيل الصنعاني، "سبل السلام". (د.ط، د.م، دار الحديث، د.ت). ٢: ١٢٧.

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٧٨/١١).

وللوقف فوائدُ كبيرة على الاقتصاد بشكل عام، وعلى الوقاية وتقليل الأزمات الاقتصادية كالركود التضخمي، منها:

– الوقف عمليةٌ شرعيةٌ منظمةٌ لتدوير المال بين الأغنياء والفقراء، فالغني – الواقف–يوقف أصولاً كالأراضي أو المباني أو أرباح المشاريع، وهذه الأصول تُدِرُّ دخلاً ثابتاً يصرف للفقراء، فيكون بذلك قد انتقل جزءٌ من مال الأغنياء إلى الفقراء، وهذا يسهم في زيادة القوة الشرائية لهم، ويُنشّطُ الطلبَ على السلع في الأسواق، ويُحفّز الإنتاج، بحيث يدفع المصانع إلى توسيع منتجاتها، وتوظيف المزيد من العمال، وهذا يقلّل من البطالة التي هي أحد أركان أزمة الركود التضخمي(١).

– الوقف يدعم المالية العامة للدولة، فالأوقاف تُخفّف الضغط على الميزانية، فبعض الأوقاف يكون ريعها على الفقراء والمساكين، وهذا يسهم في تعزيز ميزانية الدولة المخصّصة لدعم الفقراء، وعلاجهم، ويُخفّف على الدولة تكاليف الضمان الاجتماعي، وقد يكون الوقف ريعه على التعليم مثلاً وهذا لا شكّ يسهم في دعم ميزانية الدولة المخصّصة للتعليم، وكذلك على الصحة إما بإنشاء المستشفيات أو التكفل بمعالجة المرضى، وقد يكون الوقف على الخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية، كالطرق والآبار ومحطات المياه وغيرها، فهذا كله يُخفّف العبء على الميزانية، ويجعل الدولة تركّز صرف أموالها على مشاريع إنتاجية(٢).

– الوقف يعالج مشكلة البطالة، فالأوقاف تُعدُّ من أهم السبل التي جاء بها الإسلام لإتاحة فرص العمل، وتخفيف نسبة البطالة من عدّة نواحي، منها:

---

(١) انظر: مجموعة من المؤلفين. "أحكام الوقف الفقهية". (ط١، د.م، الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٣٩هـ). ١: ١٦٢.

(٢) انظر: صلاح أحمد فراج حمدالله. "دور الوقف في مواجهة آثار جائحة كورونا". (بحث منشور في مجلة الدارسات الإسلامية والإنسانية العدد (٣)، تاريخ (٢٠٢١م).

أ- أنّ المؤسسات الوقفية تحتاج إلى عددٍ كبيرٍ من الأفرادِ لإدارتها، وتشغيلها، والقيام على مصالحها، وهذا المجال يستوعب عدداً لا بأس به من العاطلين.

ب- قد يكون الوقف مستثمراً في مشاريع اقتصادية، كالزراعة والصناعة والتعليم والمستشفيات ومراكز التدريب، وهذه كلها تحتاج إلى عدد من المزارعين والمهندسين والمعلمين والأطباء، يقومون بتلك الأعمال، ولا شك أنّ هذا يفتح المجال للعاطلين من أصحاب تلك المهن.

ج- استغلال أموال الوقف في إنشاء مراكز تدريب ومؤسسات تعليمية لتعليم وتدريب وتهيئة العاطلين لسوق العمل.

د- دعم أصحاب المنشآت والمشاريع الصغيرة، من خلال تقديم القرض الحسن لهم، أو دعمهم برأس مالٍ بسيط، وهذا لا شك يسهم في إيجاد وظائف جديدة، ودعم الاقتصاد المحلي.

- الوقف يعالج مشكلة الفقر، جاءت الشريعة الإسلامية بعدد من الطرق التي تعالج الفقر وتحُدُّ منه، كالزكاة، والصدقات، والأوقاف، والمتأمل في نظام الوقف يجد أنّه يسهم في معالجة الفقر، ويكون ذلك من عدّة أوجه:

أ- يوفر الوقف الالتزامات الأساسية للفقراء، كالمأكل والمشرب والملبس.

ب- إيجاد موارد مالية دائمة، وخدمات مستمرة لهم، لا تنقطع بموت الواقف، وهذا من أهم مميزات الوقف.

ج- توفير الخدمات الأساسية لهم، كالتعليم والصحة.

د- الحد من اعتماد الفقراء على المساعدات الحكومية، ومحاولة تقيل الضغط على ميزانية الدولة(١).

(١) انظر: أ.د. محمد عبدالحليم عمر، أ. كمال منصوري. "الوقف المؤقت للمنافع والنقود لتلبية احتياجات الفقراء وتمويل مشروعاتهم الصغيرة". (مبحث منشور).

– الوقف يخفّف من آثار التضخم، فالوقف إن كان وقفاً انتاجاً أو خدمياً فإنه يسهم في زيادة المعروض من السلع والخدمات في الأسواق، ومن المعلوم أنّ زيادة العرض تُخفّف من تضخم الأسعار، كذلك قد توفر الأوقاف الإنتاجية السلع بأسعار تنافسية؛ لأن هدفها غير ربحي، فيُجب ذلك التجار على تخفيض الأسعار(١).

– الوقف يسهم في معالجة بعض المشكلات التمويلية، والمشكلة التمويلية: هي نقصٌ في الموارد المالية الضرورية لتنفيذ المشاريع، فبعض الأوقاف يكون عائدها مخصّصاً لدعم الأنشطة والمشاريع، وهذا يوفر دخلاً دائماً لها، ويحميها من القروض الربوية المضرّة بها، كذلك يسهم الوقف في تمويل الخدمات العامة، فالأوقاف التعليمة تتكفّل بتمويل المدارس والجامعات، والأوقاف الصحية تموّل المستشفيات، وهذا لا شك يخفف الأعباء المالية على الدولة كما مر، ومن أبرز المشكلات التمويلية التي تعالجها الأوقاف هو توفير تمويل مناسب بدون فوائد أو ديون مرهقة(٢).

– الوقف يسهم في تحسين البنية التحتية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الخدمية، والمدارس والمستشفيات، وصيانة وتجديد المرافق العامة كالطرق، والمساجد، والحدائق، وغيرها.

– الوقف يسهم في التقليل من الاعتماد على الاستيراد، فالوقف إذا استثمر في الزراعة والصناعة فإنّ ذلك يقلّل من الاستيراد ويزيد من الإنتاج المحلي، وقد يصرف ريع الوقف على البحث والتطوير والتشجيع على الابتكار، فذلك كله يسهم بطريقة

---

(١) انظر: البغدادي، محمد سعيد. "الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي". (بحث منشور في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي (٢٠١٧م).

(٢) انظر: د. محمد بوجلال. "الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية". (بحث معد خصيصاً لفعاليات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى (محرم ١٤٢٤هـ — مارس ٢٠٠٣م).

غير مباشرة في تقليل الاعتماد على الاستيراد(١).

-الوقف يسهم في انتشار صيغ الاستثمار الإسلامي، وذلك من خلال تقديم التمويل المبني على الاستثمار الإسلامي كالمضاربة والسلم والإجارة وغيرها من الصيغ، كذلك من خلال نشر ثقافة الاستثمار الشرعي عبر الدورات والندوات الاقتصادية(٢).

الأداة الثانية: الاهتمام بالتمويل، وتسهيل الحصول عليه.

جاء النص على التمويل في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في أكثر من موضع، وكل تلك المواضع كانت في سياق تقديم الدعم، سواء للأفراد أو للمنشئات أو القطاعات، فقد جاء في محور "مجتمع حيوي": تمكين المواطن من الحصول على مسكن ملائم خلال فترةٍ مناسبةٍ وفق مساراتٍ تمّلك تُقدم حلولاً تمويليةً وادخارية تتناسب مع احتياجاته السكنية(٣).

كذلك جاء في سياق دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسط والأسر المنتجة: "سنواصل تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سنّ أنظمة ولوائح أفضل وتمويل أيسر ...، وسندعم الأسر المنتجة التي أتاحت لها وسائل التواصل الحديثة فرصاً تسويقية واسعة من خلال تسهيل فرص لتمويل المشروعات المتناهية الصغر، وتحفيز القطاع غير الربحي للعمل على بناء قدرات هذه الأسر وتمويل

(١) انظر: د. شعبان رأفت محمد. "أثر الوقف في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة". (بحث منشور في المجلة القانونية).

(٢) انظر: البغدادي، محمد سعيد. "الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي". (بحث منشور في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي (٢٠١٧م).

(٣) صفحة (٢٨) من الرؤية.

مبادراتها"(١).

وجاء أيضاً في سياق دعم المنشآت الصغيرة: "سنسعى إلى مساعدة تلك المنشآت في الحصول على التمويل ..."(٢).

إلى غير ذلك من المواضع التي يظهر فيها الاهتمام بجانب التمويل، وتسهيل الحصول عليه، والحث على تطويره، وما ذلك إلا لمكانة التمويل وتأثيره الكبير على الاقتصاد السعودي.

والتمويل بشكل عام هو توفير الأموال أو الموارد للجهات أو الأفراد، لهدف معين، أو هو: "تدبير الأموال اللازمة للقيام بنشاط تجاري"، وقد يكون الطرف المموِّل البنوك، أو شركات التمويل التجارية، وقد تكون جهة حكومية، والمتمَوّل إما فرداً أو جهة.

ويُمثّل التمويل بوصفة آلية رئيسية لتحريك النشاط الاقتصادي أحد الأدوات المهمة في تخفيف آثار الركود التضخمي، ولا سيما حينما يكون وفق صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على المشاركة وتقسيم المخاطر.

والجهة التي تُقّدم التمويل(٣) إما أن تقدمه بصيغة القرض الحسن، وهذه الجهات لا تقصد التربّح من هذا التمويل، وإمّا أن تقدمه بقصد الحصول على ربح،

---

(١) صفحة (٣٦) من الرؤية.

(٢) صفحة (٤١) من الرؤية.

(٣) يوجد عدد من الجهات في المملكة العربية السعودية تقوم بتقديم التمويل، منها البنوك التجارية المعروفة، وشركات التمويل المرخّصة من مؤسسة النقد العربي، ومنها أيضاً الصناديق والهيئات الحكومية، كصندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF)، وبرنامج كفالة لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وبنك التنمية الاجتماعية لتمويل الأفرا د ودعم المنشآت الصغيرة والناشئة.

ويكون ذلك من خلال عدد من الصيغ، كالبيع بالثمن المؤجل، أو السلم، او الإجارة، أو الاستصناع، وإمّا أن تقدمه بغرض المشاركة، أي الدخول كشريك في النشاط التجاري، فيشتركان في الربح والخسارة، كالمضاربة، ويُمكن أن نعرّفها بأنّها: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"(١).

والتمويل الإسلامي بصيغة ومنتجاته السابقة له دور كبير في الاقتصاد، خاصة في الدول الإسلامية، فمن أبرز ما يُقدّمه التمويل للاقتصاد ما يلي:

- التمويل الإسلامي يسهم في الاستقرار المالي، وتقليل الخسائر، وتوزيع المخاطر، وذلك من خلال آليات وأدوات مبنية على مبادئ شرعية، ولا شك أنّ ذلك يخفّف من المخاطر على الفرد والدولة، ويقوي الاقتصاد، ومن تلك الأدوات التي يقوم عليها التمويل الإسلامي:

أ- **تحريم الربا**، ولا شكّ أنّ لذلك تأثيراً إيجاباً على الاقتصاد، فالتعامل بالربا يسبّبُ تراكم الديون بفوائدها، وذلك يؤدي إلى أزمات اقتصادية للأفراد والدول، كما أنّ تحريم التعامل يجعل التمويل معتمداً على أصولٍ وأنشطةٍ إنتاجيةٍ حقيقيةٍ لا وهمية(٢)، وذلك يسهم في تشجيع الاستثمار والإنتاج المعتمد على صيغ المشاركة

---

(١) انظر: د. منذر قحف. "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي". (بحث منشور بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).

(٢) انظر: د. حازم يوسف أبو ضيف. "التمويل بالدين والفائدة بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي (الأحكام الفقهية والبدائل الشرعية)". (بحث منشور)؛ د. محمد عمر شبرا. "الأزمة المالية العالمية، هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها". "بحث منشور ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية، أساب وحلول من منظور إسلامي، لمجموعة من الباحثين، من اصدار جامعة الملك عبدالعزيز".

والمضاربة، أما القروض الربوية فلا تهتم بنجاح الاستثمار وزيادة الإنتاج؛ لأن الغرض منها هو حصول المقرض على الفائدة فقط، بغضّ النظر عن نجاح المشروع(١).

كما أنّ تحريم الربا له دورٌ أصيل في كبح التضخم والحد منه، فالربا يُعدُّ سبباً من أسباب التضخم، فحينما يرفع المقرضُ سعرَ الفائدة على المقترض-المستثمر مثلاً- فهو بدوره سيقوم برفع أسعار المنتجات؛ ليعوض تلك التكلفة، وهذا لا شك يسهم في تضخم أسعار المنتجات(٢)، فإلغاء الفوائد الربوية، والالتزام بصيغ المشاركات والبيوع الإسلامية يسهم في حل عدد من الأزمات الاقتصادية، وقد تم تخفيض معدل الفائدة في عددٍ من الدول إلى ١٪ فكان سبباً في تخفيف الأزمات الاقتصادية(٣).

ب- **تحريم الغرر**، فالعقود المبنية على الغرر والجهالة تؤثر سلباً على الاقتصاد، وذلك حرّمها الشارع الحكيم، فتحريم الغرر يُقّلل من العقود المبنية على المخاطرة والمقامرة، فلو أخذنا عقود المشتقات المالية على سبيل المثال لوجدنا أنّ التعامل بها فيه غررٌ فاحش، فهي مبنيةٌ على جهالة نتيجة العقد، وعلى عدم التحقق من وجود السلعة، أو القدرة على تسليمها ولذلك حرّمها كثير من المعاصرين(٤).

---

(١) انظر: د. العربي مصطفى عبدالهادي، أ. سالمة عمر مسعود. "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة". (بحث منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الأول).

(٢) انظر: أد. منة الله خالد علي، "تحريم الربا وأثره في مواجهة التضخم وغلاء الأسعار". (بحث مقدّم إلى المؤتمر الدولي لكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة، بعنوان: التدابير الشرعية والعملية في مواجهة الغلاء العالمية).

(٣) انظر: د. فريد كورتل. "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية". (بحث منشور).

(٤) انظر: أ. مبارك الزهاميل، أ.د.عبدالمجيد الصلاحين. "أثر الغرر في الحكم الفقهي للمشتقات =

- التمويل الإسلامي يقوّي الاقتصاد الحقيقي، ويمنع الاقتصاد الوهمي، فهو يعتمد على أصول حقيقية، أو نشاط انتاجي، فصيغ المرابحة والإجارة والسلم وغيرها تتوقف على وجود سلعة أو منفعة حقيقية، أما التمويل الربوي ففي الأغلب يكون مبني على النقود(١).

- التمويل الإسلامي يسهم في تقليل المخاطر، فحينما يطلب المقرض في التمويل التقليدي الربوي فائدةً فإنه يخرج من دائرة المشاركة أو الاستثمار، فتكون المخاطرة كلها على المقترض، أمّا في التمويل الإسلامي فإنّ المخاطرة لا تكون على طرف واحد، بل توزّع على أكثر من شخص، وتُفّتت ليقّل ضررها(٢).

الأداة الثالثة: الاهتمام بفريضة الزكاة.

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، شرعها الله تطهيراً للمزكي، قال تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة، آية: ١٠٣]، وفيها تكافل وتعاطف بين أفراد المجتمع.

ولم يرد النص على الزكاة صراحة في رؤية المملكة ٢٠٣٠، لكنّها وردت ضمناً، فقد جاء ضمن محور "وطن طموح" في سياق دعم القطاع غير الربحي عبارة:" إنّ لنا دوراً مؤثراً وإسهاماً كبيراً في العمل الخيري محلياً واقليمياً وعالمياً، وفي ذلك أكبرُ دليلٍ على أن قيم العطاء والتراحم والتعاون والتعاطف راسخة الجذور فينا، غير أنّ هذه

=

المالية". (بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية بتاريخ (٢٠١٩م).

(١) انظر: د. منذر قحف. "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي". (بحث منشور بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).

(٢) انظر: د. حازم يوسف أبو ضيف. "التمويل بالدين والفائدة بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي (الأحكام الفقهية والبدائل الشرعية)". (بحث منشور).

المجهودات تحتاج إلى تطوير إطارها المؤسسي والتركيز على تعظيم النتائج ومضاعفة الأجر ..."، إلى غير ذلك من العبارات التي تنصُّ على دعم القطاع غير الربحي، ولا شكَّ أنّ الزكاة من أهم القطاعات غير الربحية، وقد أهتمّت حكومتنا الرشيدة بالزكاة ومصارفها، وأوجدت عدداً من المبادرات والمنصات الوطنية التي تهتم بالزكاة، وتربطها بالخطط التنموية في المملكة، وتسهم في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، فمن تلك المبادرات:

١- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تقوم على جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية(١).

٢- منصة "زكاتي"(٢)، والتي تهدف بشكل مباشر إلى العناية بفريضة الزكاة، وإرشاد مؤدي الزكاة إلى المصارف الصحيحة؛ لتأديتها على الوجه السليم شرعاً ونظاماً.

٢- منصة "وقفي"، التابعة للهيئة العامة للأوقاف، والهدف منها تعزيز مشاركة المجتمع في دعم المشاريع التنموية والوقفية، ومن تلك المسارات التي تعمل عليها المنصة مسار مصارف الزكاة(٣).

٣-منصة "إحسان" الخيرية، التي تهدف إلى تعزيز دور المملكة العربية السعودية الريادي في الأعمال التنموية والخيرية، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي(٤).

---

(١) https://zatca.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/AboutZATCA.aspx

(٢) https://zatca.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/AboutZATCA.aspx

(٣) https://web.awqaf.gov.sa/ar/%D٩٪٨٥٪D٩٪٨٦٪D٨٪B٥٪D٨٪A٩-D٩٪٨٨٪D٩٪٨٢٪D٩٪٨١٪D٩٪٨A%

(٤) https://ehsan.sa/home/about

وأمّا الآثار الاقتصادية للزكاة فلو تأملنا فيها لوجدنا أنها تُمثّل نظاماً مالياً اسلامياً، وأداة اقتصادية واجتماعية قوية، لها أثرها البالغ على اقتصاد الفرد والمجتمع، فمن تلك الآثار:

- الزكاة تسهم في إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وتعالج التفاوت الشديد في توزيع الثروة، فهي كما سبق في الأوقاف سببٌ من أسباب تدوير المال بين الأغنياء والفقراء، وهذا يساعد في تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع، كما يساعد على زيادة استهلاك الفقراء، وتحريك عجلة الاقتصاد(١).

- الزكاة تسهم في تنشيط وتحفيز الاستثمار والإنتاج، فصاحب المال إذا احتفظ بماله ولم يوظفه أو يستثمره في مشاريع انتاجيه فإن الزكاة ستُنقصه، وهذا النقص يشجع المالك على تشغيل المال واستثماره، لتنميته وتغطيه تكاليف الزكاة(٢).

- الزكاة يُمكن أن تسهم في الحد من التضخم النقدي، فهي تحرّيك للأموال المجمّدة نحو الإنتاج والاستثمار، وتُقلّل من اكتناز الأموال واحتكاها(٣).

- الزكاة تسهم في التخفيف من آثار الحروب والكوارث، فلو حلّت كارثة أو حربٌ ببلد من بلدان المسلمين فإن بعض الدول تهرع لتخفيف الآثار الناتجة عنها، وذلك بصرف الزكاة إلى مستحقيها في تلك البلدان، ومساعدتهم لتجاوز آثارها.

- الزكاة تسهم في معالجة البطالة، من جهة توفير المال لأصحاب الحرف للبدء في مشاريعهم والتكسب منها، فقد نصّ الفقهاء على أنّ الفقير والمسكين إذا كانت

---

(١) انظر: أ. عصام لوشان. "الآثار الاقتصادية للزكاة ودورها في علاج مشكلة البطالة". (بحث منشور).

(٢) انظر: أبو طه، أحمد محمد. "الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي وإعادة توزيع الدخل". (دراسة تأصيلية من منظور الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور).

(٣) المرجع السابق.

عنده حرفة يتقنها فإنه يعطى ما يشتري بها الآلة التي يستطيع بها أن يمارس صنعته ويتكسّب منها(١).

– الزكاة تسهم في التخفيف من الركود، فهي كما سبق تشجّع أصحاب الأموال إلى تشغيلها واستثمارها، وهذا يعني زيادة الإنتاج وتوفر فرص العمل ونشاط الاقتصاد، وتزيد من الطلب الكلي على السلع في الأسواق، فإذا سُلّمت الزكاة إلى الفقراء زادت قدرتهم الشرائية، فيرتفع بذلك الطلب على السلع، ويدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج(٢).

– الزكاة تُعدُّ دخلاً سنوياً مستمراً للفقراء والمساكين، فقد نصَّ الفقهاء على أنّ الزكاة تُعطى لمستحقيها كل سنة ما يكفيه لمدة سنة كاملة(٣)، فهي بذلك تكون مورداً منتظماً يتجدد سنوياً، وقد تتكرّر للفقير في السنة أكثر من مرّة، بحسب وقت

---

(١) انظر: محمد بن أبي العباس أحمد الرملي، "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج". (ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ٧: ١٦٤؛ د.عدنان محمد يوسف، د. أحمد حسن الرباعيه. "دور الزكاة في معالجة الفقر والبطالة". (بحث منشور في مجلة جامعة القصيم، العدد (٢)، تاريخ (١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

(٢) انظر: د. مجدي عبدالفتاح سليمان. "دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي". (بحث منشور في مجلة الوعي الإسلامي، العدد (٤٤٥).

(٣) انظر: يحيى بن شرف النووي، "المجموع شرح المهذب «مع تكملة السبكي والمطيعي»". (د.ط، د.م، دار الفكر، د.ت). ٦: ١٩٤؛ علي بن سليمان المرداوي، "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف". (د.ط، د.م، دار إحياء التراث العربي، د.ت). ٣: ٢٨٣؛ منصور بن يونس البهوتي، "كشاف القناع عن متن الإقناع". (د.ط، د.م، دار الكتب العلمية، د.ت). ٢: ٢٧٢.

حلول الأجل بالنسبة للمزكّي(١).

الخاتمة

۞ النتائج:

من خلال هذا البحث يُمكن استنتاج ما يلي:

أ-انتهت الدراسة إلى أنّ الركود التضخمي ظاهرةٌ مركبةٌ، تجمع بين تضخم الأسعار وتراجع النمو وزيادة البطالة، ممّا يجعل معالجته هذه الظاهرة تتطلب أدوات متعددة لا حلولاً أحادية.

ب-أظهرت الدراسة أن الأدوات الاقتصادية الشّرعية كالأوقاف والزكاة وصيغ التمويل الإسلامية تمتلك قدرةً نظريةً وعمليةً على التخفيف من آثار الركود التّضخمي، وذلك عندما تُوجه نحو دعم الإنتاج وتقليل المخاطر وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي.

ج-تبيّن من تحليل نصوص رؤية ٢٠٣٠ أنّ الرّؤية تتضمن هذه الأدوات بوصفها ركائز للتنمية والإستدامة، ممّا يُعطي إطاراً عملياً لأندماج الحلول الشرعية في السياسات الاقتصادية.

د-حقّقت الدراسة أهدافها من خلال توضيح مفهوم الرّكود التضخمي وأسبابه، مع بيان الأدوات الشرعية الملائمة لمعالجتة.

ح- من كمال الدين الإسلامي وعنايته بتنظيم حياة الفرد والمجتمع، أن اشتمل على أدواتٍ اقتصادية تسهم في الوقاية من المشاكل الاقتصادية، فهو دينٌ صالح لكل زمان ومكان، وفي الالتزام بتعاليمه وأحكامه ما يضمن حياةً كريمة للفرد والمجتمع.

---

(١) انظر: د. موسى كاسحي. "دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (بحث منشور في مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد (١١)، بتاريخ (٢٠١٧م).

۞ التوصيات:

أ- اظهار محاسن الدين الإسلامي، وذلك بتناول الأحكام المالية الإسلامية التي تضمنت حلولاً اقتصادية للأزمات الكبرى التي تعاني منها كثير من الدول.

ب- دراسة الأزمات الاقتصادية المعاصرة التي تعصف باقتصادات كبرى دول العالم، وبيان الحلول والأدوات المالية الإسلامية التي تسهم في الوقاية أو التخفيف من آثار تلك الأزمات، ومن تلك الأزمات على سبيل المثال الذكاء الاصطناعي واختفاء الوظائف البشرية، وأزمة ارتفاع الديون.

ج-تعزيز توظيف الأدوات الشرعية في دعم القطاعات الإنتاجية ورفع كفاءة التمويل والتنمية، بما يسهم في الحد من آثار الركود التضخمي، وتحقيق مستهدفات الرؤية.



فهرس المصادر والمراجع

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد. "المبدع في شرح المقنع". (د.ط، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت).

أبو ضيف، حازم يوسف. "التمويل بالدين والفائدة بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي (الأحكام الفقهية والبدائل الشرعية)". (بحث منشور).

أبو طه، أحمد محمد. "الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي وإعادة توزيع الدخل". (دراسة تأصيلية من منظور الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور).

إسماعيل عبدالكافي. "الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية".

بتول مطر عبادي. "التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (١٩٧٠-٢٠٠٤م)". (بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية).

البغدادي، محمد سعيد. "الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي". (بحث منشور في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي (٢٠١٧م).

البهوتي، منصور بن يونس. "كشاف القناع عن متن الإقناع". (د.ط، د.م، دار الكتب العلمية، د.ت).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

حازم يوسف أبو ضيف. "التمويل بالدين والفائدة بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي (الأحكام الفقهية والبدائل الشرعية)". (بحث منشور).

حسن عبدالرحمن العمرو، محمد القيسي. "تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن". (بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، المجلد العشرون، بتاريخ (أكتوبر ٢٠١٩).

حمد عبدالحليم عمر، كمال منصوري. "الوقف المؤقت للمنافع والنقود لتلبية احتياجات الفقراء وتمويل مشروعاتهم الصغيرة". (مبحث منشور).

خالد هشام. "التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات". (بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير (٢٠١٨م).

الرازي، أحمد بن فارس. "مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط، د.م، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

الركود التضخمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٠).

الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد. "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج". (ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد. "تاج العروس من جواهر القاموس". (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ).

الزهراني، عبدالله بن سعد. "مفاهيم في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات سعودية".

سماح عزت نصير. "أثر الركود التضخمي على عوائد الأسواق المالية في الأسواق الناشئة".

شعبان رأفت محمد. "أثر الوقف في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة". (بحث منشور في المجلة القانونية).

صلاح أحمد فراج حمدالله. "دور الوقف في مواجهة آثار جائحة كورونا". (بحث منشور في مجلة الدارسات الإسلامية والإنسانية العدد (٣)، تاريخ (٢٠٢١م).

الصنعاني، محمد بن إسماعيل. "سبل السلام". (د.ط، د.م، دار الحديث، د.ت).

عدد من الباحثين. "التمويل في القطاع غير الربحي، دراسة واقع التمويل في القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية".

عدنان محمد يوسف، د. أحمد حسن الرباعيه. "دور الزكاة في معالجة الفقر والبطالة". (بحث منشور في مجلة جامعة القصيم، العدد (٢)، تاريخ (٢٠١٠م).

العربي مصطفى عبدالهادي، أ. سالمة عمر مسعود. "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة". (بحث منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الأول).

عصام لوشان. "الآثار الاقتصادية للزكاة ودورها في علاج مشكلة البطالة". (بحث منشور).

علاء بسيوني. "الركود التضخمي وسياسات معالجته، دراسة في النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة (١٩٧٩-٢٠٢٠)". (بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، العدد (٥٤٤)، بتاريخ -٢٠٢١م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (د.ط، د.م، دار ومكتبة الهلال، د.ت).

فريد كورتل. "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية". (بحث منشور).

فضل سليم فضل عبدالله. "إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي". (بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد (٤٢)، بتاريخ (٢٠٢٣م).

الفيومي، أحمد بن محمد. "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (د.ط، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت).

مبارك الزهاميل، أ.د.عبدالمجيد الصلاحين. "أثر الغرر في الحكم الفقهي للمشتقات المالية". (بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية بتاريخ (٢٠١٩م).

مجدي عبدالفتاح سليمان. "دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي". (بحث منشور في مجلة الوعي الإسلامي، العدد (٤٤٥).

مجموعة من المؤلفين. "أحكام الوقف الفقهية". (ط١، د.م، الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٣٩هـ).

محمد بوجلال. "الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم أغراض التنمية

الاقتصادية". (بحث معد خصيصاً لفعاليات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى (محرم ١٤٢٤هـ – مارس ٢٠٠٣م).

محمد تقي. "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية".

محمد دويدار. "الاقتصاد الكلي". (١٠٥/١٠٧).

محمد عمر شبرا. "الأزمة المالية العالمية، هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها". "بحث منشور ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية، أساب وحلول من منظور إسلامي، لمجموعة من الباحثين، من اصدار جامعة الملك عبدالعزيز".

المرداوي، علي بن سليمان. "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف". (د.ط، د.م، دار إحياء التراث العربي، د.ت).

معاوية أحمد حسين. "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية". مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة (م٢٨/ع٢).

منة الله خالد علي. "تحريم الربا وأثره في مواجهة التضخم وغلاء الأسعار". (بحث مقدّم إلى المؤتمر الدولي لكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة، بعنوان: التدابير الشرعية والعملية في مواجهة الغلاء العالمية).

منذر قحف. "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي". (بحث منشور بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).

موسى كاسحي. "دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (بحث منشور في مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد (١١)، بتاريخ (٢٠١٧م).

ميسوم طالبي. "التضخم الركودي من جهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه". (بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (٤)، بتاريخ (٢٠١٠).

نادية العقون. "الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)". (بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد (١٠)، عام (٢٠٢١م).

النووي، يحيى بن شرف. "المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))". (د.ط، د.م، دار الفكر، د.ت).

النووي، يحيى بن شرف. "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).

الهروي، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

الهيتمي، أحمد بن محمد. "تحفة المحتاج في شرح المنهاج". (د.ط، د.ن، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م).

وليد طلحة، ومحمد موعش. "دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية". (دراسة منشورة في ضمن دراسات الدائرة الاقتصادية، الصادر عن صندوق النقد العربي، العدد (٧٩)، بتاريخ (٢٠٢١م).

bibliography

Ibnu Muflih, Ibrahim bin Muhammad. "Al-Mubdi' fi sharhil-muqni'". (D.T, Beirut – Lebanon, Darul-Kutubil-Ilmiya, D.T).

Abu Daif, Hazem Yusuf. "At-tamwil Bid-Dain wal-fa'ida Baynal-fiqhil-islami wal-Iqtisadit-Taqlidi (Al-ahkamul-fiqhiya wal-Bada'ilis-Shar'iya)". (Published research).

Abu Taha, Ahmad Muhammad. "Az-Zakat wa Atharuhal-Iqtisadi wal-ijtima'i fi Mu'alajatit-Tadakkhumin-Nuqudi wa I'adatu tawzi'id-Dakhal". (Dirasatan Ta'siliya min Manzuril-IqtisadIl-islami, Published research).

Ismail Abdelkafi. "Al-Mawsu'aul-Iqtisadiya wal-Ijtima'iya".

Batoul Matar Abadi. "Al-tadakkhumur-Rukudi fi Buldanil-Mutaqaddima mukhtara" (1970-2004)". (A research paper published in Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences).

Al-Baghdadi, Muhammad Sa'id. "Al-Waqf wa Atharuhu fi Tanmiyatil-iqtisadil-islami". (A research paper published in the Islamic Economics Jurisprudence Forum (2017).

Al-Bahuti, Mansur bin Yunus. "Kasshaful-Qina' 'an Matnil-iqna'". (D.T, D.M, Darul-Kutubil-Ilmiya, D.T).

Al-Jawhari, Ismail bin Hammad. "Al-Sihah Tajul-Lugha wa Sihahul-Arabiyya". investigation: Ahmad Abdulghafur Attar. (4th edition Beirut: Darul-Ilm lil-Malayin, 1407H-1987).

Hazem Yusuf Abu Dayf. "Al-tamwil Biddain wal-Fa'ida Baynal-fiqhil-islami wal-Iqtisadit-Taqlidi". (Published research).

Hassan Abdulrahman Al-Amro, Dr. Muhammad Al-Qaisi. "Tahlilul-Alaqa baynat-Tadakhum wan-Numuwwul-Iqtisadi fil-Urdun". (A paper published in the Journal of the Faculty of Economics and Political Science, issue four, volume twenty, dated (October 2019).

Hamad Abdulhalim Omar, A. Kamal Mansouri. "Al-Waqful-Mu'aqqat lil-manafi wan-Nuqud litilbiat Ihtiyajatil-fuqara wa Tamwil Mashari'ihim As-Saghira". (Published research).

Khaled Hisham. "At-Tanwi'ul-Iqtisadi wat-Tanmiatul-Mutawazina fil-Mamlakatil-Arabiyatil-Saudiyya, Al-furas wat-Tahaddiyat". (A research paper published in the Journal of the

Faculty of Economics and Humanities, Volume 19, Issue 1, January 2018).

Al-Razi, Ahmad bin Faris. "Mu'jamu Maqayisil-Lugha". investigation: Abdussalam Muhammad Harun. (D.T, D.M, Darul-Fikr, 1399H-1979).

Al-Rukudut-Tadakkhumi, IMF Publication, 10.

Al-Ramli, Muhammad bin Abi al-Abbas Ahmad. "Nihayatul-Muhtaj ila Sharhil-minhaj". (T2, Beirut, Darul-Fikr, 1404H/1984).

Al-Zabidi, Muhammad bin Muhammad. "Tajul-Arous min Jawahiril-Qamus". (1st, Beirut: Darul-Fikr, 1414H).

Al-Zahrani, Abdullah bin Saad. "Mafahim fil-Iqtisadil-kulli Ma'a Tatbiqatin Su'udiyya".

Samah Ezzat Nasir. "Atharur-Rukudit-Tadakkhumi Ala Awadil-Aswaqil-Maliyya fil-Aswaqin-Nashi'a".

Shaaban Raafat Muhammad. "Atharul-Waqf fi Tahqiqit-Tanmiatil-maliyya Wal-Iqtisadiya wal-Ijtima'iya Al-mustadama". (A research paper published in the legal journal).

Salah Ahmad Faraj Hamdallah. "Dourul-Waqf fi Muwajahat Athar Ja'ihati Corona". (A reasearch paper published in the Journal of Islamic and Human Studies, issue (3), dated (2021).

Al-San'ani, Muhammad bin Ismail. "Subulus-Salam". (D.T, D.M, Darul-Hadith, D.T).

Group of Researchers. "Al-tamwil fil-Qita'il' ghayarir-Ribhi, Dirasatun fi Waqi'it-Tamwil fil-Qaṭa'il-ghayarir-Ribhi fil-Mamlakatil-Arabiyyatis-Su'udiyya".

Adnan Muhammad Yusuf, Dr. Ahmad Hassan Al-Rubaiya. "Douruz-Zakat fi Mu'alajatil-faqr wal-Batalah". ("A paper published in the Journal of Qassim University, issue (2), dated (2010).

Al-Arabi Mustafa Abdulhadi, Prof. Salama Omar Masoud. "Daurul-Masarefil-islamiyya fi Tamwilil-mashari'il-Saghira wal-Mutawassita". (A research paper published in the Journal of Economic Studies, Faculty of Economics, University of Sirte, Volume 5, Issue 1).

Isam Loushan. "Al-atharul-iqtisadiya lil-zakat wa dowruha fi ilaj mushkilatil-batalah". (Published researched).

Ala Basyuni. "Ar-Rukudut-Tadakkhumi wa Siyasat mu'alajatahu, dirasatu fin-Nadhariyatil-Iqtisadiya wal-halal-

misriya (1979-2020)". (Published research, Egypt's influential fields, 544, 2021).

Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmad. "Al-'Ayn". investigation: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai. (D.T, D.M, Dar wa Maktabatul-Hilal, D.T).

Farid Kurtl. "Al-Azmatul-Maliyyatul-Alamiyya wa Atharuha Alal-Iqtisadiyatil-arabiya". (Published research).

Fadl Salim Fadl Abdullah. "Ijraat Muwajahatit-Tadakkhum fi Daw'il-fiqhil-Islami". (A paper published in the Journal of Sharia and Law in Cairo, issue (42), dated (2023).

Al-Fayoumi, Ahmad bin Muhammad. "Al-Misbahul-Munir fi Gharibis-Sharhil-Kabir". (D.T, Beirut: Al-Maktabatul-Ilmiya, D.T).

Mubarak Al-Zahamil, A.D. Abdulmajid Al-Salahin. "Atharul-gharar fil-hukmil-fiqhi lil-mushtaqqatl-maliyah". (A research paper published in the Islamic University Journal of Sharia and Legal Studies dated (2019 AD).

Magdy Abdelfattah Suleiman. "Dauruz-Zakat fi 'ilajir-Rukudil-iqtisadi". (A research paper published in the Islamic Awareness Journal, Issue (445).

A Group of Authors. "Ahkamul-waqfil-Fiqhiya". (1th, D.M, Al-Amanahtul-Amma lil-Awqaf, 1439H).

Muhammad Boujelal. "Al-Hajah ila Tahdithil-mu'assasatil-Waqfiya bima Yakhdumu Aghradit-Tanmiatil-Iqtisadiya". (A research paper prepared specifically for the activities of the Third World Conference on Islamic Economics held at the College of Sharia and Islamic Studies - Ummul-Qura University (Muharram 1424 AH - March 2003 AD).

Muhammad Taqi. "Al-Iqtisadul-kulli, An-Nazariyatu was-Siyasatil-Iqtisadiya".

Muhammad Dweidar. "Al-iqtisadul-kulli". (105/107).

Muhammad Omar Shubra. "Al-Azmatul-Maliyyatul-Alamiyya, Hal yumkin lil-tamwilil-Islami an Yusa'id fi Halliha". (A research paper published within the book The Global Financial Crisis: Causes and Solutions from an Islamic Perspective, by a group of researchers, issued by King Abdulaziz University).

Al-Mardawi, Ali bin Suleiman. "Al-Insaf fi ma'rifatir-Rajihi minal-Khilaf". (D.T, D.M, Dar Ihya'it-Turathil-Arabi, D.T).

Muawiya Ahmad Hussein. "Al-istithmaril-Ajnabi Al-mubashir wa Atharuhu 'Alal-Numuwwi wat-Takamulil-Iqtisadi fi Majlisit-Ta'awun li-Duwalil-Khaleejil-Arabiy". (King Abdulaziz University Journal, Economics and Administration (Vol. 28, No. 2).

Prof. Mennatullah Khaled Ali. "Tahrimur-Riba wa Atharuh fi Muwajahatit-Tadakkhum wa Ghala'il-As'ar". (A paper submitted to the International Conference of the Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah in Mansoura, entitled: Legal and practical measures towards global inflation).

Mundhir Qahf. "Mafhumut-Tamwil fil-Iqtisadil-Islami, Tahlil fiqhi wa Iqtisadi". (A paper published by the Islamic Development Bank, the Islamic Research and Training Institute).

Musa Kashi. "Dauruz-Zakat fi Tahqit-Tanmiatil-Iqtisadiya wal-Ijtima'iya". (A paper published in the Journal of Sharia and Economics, issue (11), dated (2017).

Maisum Talbi. "At-Tadakhumur-rukudi min jihat nazaril-madarisil-iqtisadiya, asbabuhu wa wasail Ilajuh". (A research paper published in the Journal of Law and Humanities, Issue (4), dated (2010).

Nadia Al-Aqoun. "Al-rukudut-Tadakhumi fil-Jazair, Dirasatun Iqtisadiyatun Tahlilyya Lil-Fatra (1980-2019)". (A research paper published in the Journal of Social and Human Sciences, Batna University, issue (10), year (2021).

Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf. "Al-Majmu' sharhul-Muhadhab (Ma'a takmilis-Subki wal-Mutai'i)". (D.T, D.M, Darul-Fikr, D.T).

Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf. "Al-Minhaj sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj". (2nd edition, Beirut: Dar Ihya'it-Turathil-Arabi, 1392H).

Al-Harawi, Muhammad bin Ahmad. "Tahdhibul-Lugha". investigation: Muhammad Awad Mar'ab. (1st edition, Beirut: Dar Ihya'it-Turathil-Arabi, 2001).

Al-Haytami, Ahmad bin Muhammad. "Tuhfatul-Muhtaj fi sharhil-Minhaj". (D.T, D.N, Al-Maktabatut-Tijariyatil-Kubra bi Misr, Mustafa Muhammad, 1357H – 1983).

Walid Talha, Muhammad Mou'ash. "Daurus-Siyasatun-Naqdiya fi Mu'alajat-rukud al-iqtisadi fid-Duwalil-arabiya". (A study published within the Economic Studies Department, issued

by the Arab Monetary Fund, Issue No. (79), dated (2021 AD).

Websites Links:

https://sothebysrealty.sa/ar/the-journal/the-efforts-of-saudi-arabia-to-diversify-economic-sources-of-income

https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/a-thriving-economy

https://expro.gov.sa/aboutUs/ourStory

https://www.awqaf.gov.sa/ar/about-us

https://web.awqaf.gov.sa/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-

https://www.kafalah.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx

https://zatca.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/AboutZATCA.aspx

https://web.awqaf.gov.sa/ar/%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D9%88%D9%82%D9%81%D9%8A


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (3)

No.	Researches	page
1-	**Stagflation and legal Preventive Tools** **- An Analytical Study within the Context of Saudi Vision 2030 -** Dr. Hassan bin Ghanem Ahmed Abdali	11
2-	**The concept of (obligation participation) and the effect of objecting to it** Dr. Redwan Abdul Rab Saif Al-Soroori	65
3-	**The Concept of Practice According to the Scholars of Uṣūl and Its Impact on Uṣūlī Issues** Dr. Abdullah bin Abdul Karim Saleh Al-Juhani	125
4-	**The Rights Of Who Testified Against** **- In the Islamic jurisprudence and Saudi Law -** Dr. Amer bin Ibrahim bin Ibrahim Al-Turki	173
5-	**Justifications for Departing from the Apparent Meaning of Evidence** **in the Judicial Ijtihad of Umar (RA)** Galal Addin bin Ameen bin Ahmed Al-Wurafi	231
6-	**Legal protection for whistleblowers, witnesses, and victims as a mechanism to combat crime** **- A comparative analytical study -** Dr. Mohammed Al-Tayeb Abdullah Khalid	285
7-	**Provisions for the Retroactive Application of the Validation of a Voidable Contract** **- A Comparative Analytical Study -** Prof. Adel Abdel Hamid Mohamed Al-Fajjal	341
8-	**The Qur'anic Verses Negating Agency from the Prophet (PBUH) and the Claim of Separating Religion from the State in Contemporary Arab Thought** **- A Presentation and Critical Evaluation -** Dr. Muhammad bin Sulaiman Al-Enazi	407

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal



Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12-The author should send the following attachments on the portal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Youssef bin Muslih Al-Raddadi
Professor of Qur'an Readings at the Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Muhammad bin Ahmad Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Abdullāh ibn Ibrāhīm Al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. Hamdān ibn Lāfī Al- Enazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. Nayef bin Youssef Al-Otaibi
Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences at the Islamic University

Prof. Abdullah bin Eid Al-Jarboui
Professor of Hadith Sciences at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdul Rahman bin Rabah Al-Raddadi
Professor of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullah bin Ali Al-Bariqi
Professor of the Fundamentals of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Professor of Private Law at the Islamic University

Prof. Aref bin Mazid Al-Harbi
Professor of Aqeedah at the Islamic University

Dr. Ali bin Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Naif bin Jabr Al-Sulami
(Head of Publishing Department)

The Consulting Board

Prof. Faisal bin Jameel Ghazzawi
Imam and Khateeb of Masjid Al-Haraam, and former Professor in the Department of Qiraa'aat at Umm Al-Qura University (formerly)

His Excellency Prof. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
A former member of the high scholars

Prof. Ismail Lutfi Japakiya
President of Fatani University, Thailand

Prof. Najm Abdul Rahman Khala
Former Professor of Noble Hadith and Its Sciences at the International Islamic University Malaysia (formerly)

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars (formerly)

Prof. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the College of Education, Tikrit University, Iraq (formerly)

Correspondence :

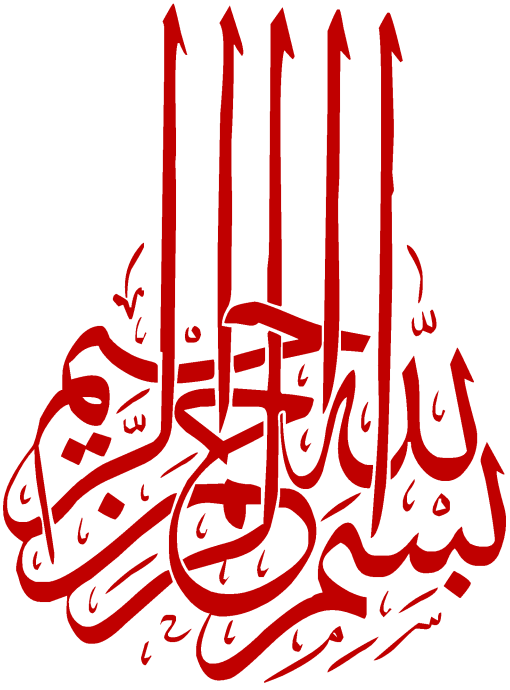
Papers sent should be addressed to the Chief Editor through the journal's portal:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

the journal’s website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html




بسم الله الرحمن الرحيم



Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (217) - Volume (3) - Year (60) - June 2026

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (217) - Volume (3) - Year (60) - June 2026